

العلاقات العامة وتعزيز دور المجتمع المدني

أ.د. مبارك بن واصل الحازمي*

الملخص:

بعد التغيير الكبير الذي شهده العالم بالتطور التكنولوجي، اختلف مصدر تلقي الناس للمعلومات، وأصبحوا يتجهون للمعلومة الأسرع والأسهل ودائمة التجدد، ومن هنا تم اشتقاق العلاقات العامة الإلكترونية من العلاقات العامة التقليدية، وهي الطريقة الحديثة للقيام بمهام العلاقات العامة. وهذا بالإضافة لوجود نوعين من العلاقات العامة داخل مؤسسات المجتمع المدني، وهي العلاقات العامة الداخلية والعلاقات العامة الخارجية، وأصبح لها العديد من الأدوار.

يتناول هذا البحث مفهوم العلاقات العامة ووظيفتها ودورها في مشروعات التنمية الصغيرة والمتوسطة في المجتمع كما يتناول البحث القاء الضوء على دور العلاقات العامة في ظل تقنيات الاتصال الحديث والمسؤولية الاجتماعية، وقد تمثلت مشكلة البحث في عدم تفعيل دور العلاقات العامة في المؤسسات عامة وفي منظمات المجتمع المدني خاصة وهدف هذا البحث إلى الآتي: التعرف على مدى التطور الذي طرأ على صناعة العلاقات العامة ودورها في الاستقرار والعدالة الاجتماعية للحفاظ على الهوية، ودور العلاقات العامة في ترسيخ القيم الإنسانية المشتركة، والعديد من الموضوعات الأخرى منها: دور الحملات الإعلامية في صحة المرأة والتسويق الإلكتروني عن طريق الحملات الإعلامية المجتمعية، والتوعية الخاصة بالتعافي الاقتصادي، والتكامل بين الاعلام والحكومات ومنظمات المجتمع المدني في ترسيخ ثقافة المعرفة والعدالة الاجتماعية في مفهوم العمل الاجتماعي.

* أستاذ بكلية الاعلام والاتصال – جامعة الملك عبد العزيز - جدة

Public relations and enhancing role of civil society

Abstract:

After the great change that the world has witnessed with technological advancement, the source information receipt for individuals has changed as they turn to faster, easier and ever-renewable information. This is where electronic public relations evolved from traditional public relations, which has now become the modern way to carry out public relations tasks. There are currently two distinct types of public relations within civil society institutions: internal public relations and external public relations, and they have many roles.

This research deals with the concept of public relations, its function and role in small and medium development projects in society. The research also sheds light on the role of public relations in light of modern communication techniques and social responsibility. This research aims to identify the extent of development of the public relations industry and its role in stability and social justice to preserve identity, and the role of public relations in consolidating common human values.

It also discusses the role of media campaigns in women's health, e-marketing through community media campaigns, private awareness through economic recovery, and integration between the media, governments and civil society organizations in consolidating a culture of knowledge and social justice in the concept of social work.

دور العلاقات العامة في مؤسسات المجتمع المدني

مع انهيار نظم الحكم الشمولية في أواخر الثمانينات في شرق أوروبا وبعض دول العالم الثالث وتزايد الاتجاه نحو الديمقراطية برزت الدعوة إلى المجتمع المدني كمصطلح جديد في كثير من تلك الدول، والذي لم يكن متداولاً من قبل في الخطاب العام أو يحظ باهتمام الباحثين ، وكان هناك كثير من المؤيدين لوجود هذه المؤسسات حيث ينطلقون من تأييدهم من أن التطور الديمقراطي للمجتمعات المختلفة وتحديثها يتطلب قيام تنظيمات غير حكومية تمارس نشاطاً يكمل دور الدولة ويساعد على إشاعة قيم المبادرة والجماعية والاعتماد على النفس ما يهيئ فرصاً أفضل لتجاوز هذه المجتمعات مرحلة الاعتماد على الدولة في كل شيء ، وكذلك تصفية أوضاع اجتماعية بالية موروثية من العصور الوسطى وهناك العديد من المجتمعات تشهد بالفعل جهوداً حثيثة للتوسع في تكوين هذه التنظيمات والمؤسسات وذلك للدور الذي ستلعبه في تطور هذه المجتمعات ورفقيها.

يعرف المجتمع المدني: المجموعة واسعة النطاق من المنظمات غير الحكومية والغير ربحية التي لها وجود في الحياة العامة وتنهض بعبء التعبير عن اهتمامات وقيم أعضائها استناداً إلى اعتبارات أخلاقية، أو ثقافية، أو سياسية، أو علمية، أو دينية، أو خيرية.

نشأة المجتمع المدني:

نشأ مفهوم المجتمع المدني لأول مرة في الفكر اليوناني الإغريقي حيث أشار إليه أرسطو باعتباره مجموعة سياسية تخضع للقانون أي انه لم يكن يميز بين الدولة والمجتمع المدني، فالدولة في التفكير السياسي الأوروبي القديم يقصد به مجتمعاً مدنياً يمثل تجمعاً سياسياً أعضاؤه من المواطنين الذين يعترفون بقوانين الدولة ويعترفون وفقاً لها.

ثم تطور المفهوم بعد ذلك في القرن الثامن عشر مع تبلور علاقات الإنتاج الرأسمالي، حيث بدأ التمييز بين الدولة والمجتمع المدني فطرح قضية تمرکز السلطة السياسية.

وفي نهاية القرن الثامن عشر عمل الفكر السياسي الغربي على تقليص هيمنة الدولة لصالح المجتمع المدني الذي يجب أن يدير بنفسه أموره الذاتية وإلا يترك للحكومة إلا القليل. وفي القرن التاسع عشر حدث التحول الثاني في مفهوم المجتمع المدني حيث أعتبر كارل ماركس أن المجتمع المدني هو ساحة الصراع الطبقي، وفي القرن العشرين طرح أنطونيو غرامشي مسألة المجتمع المدني في إطار مفهوم جديد حيث قامت فكرته على المركزية التي تعني أن المجتمع المدني ليس له ساحة للتنافس الاقتصادي، بل ساحة للتنافس الأيديولوجي منطلقاً من التمييز بين السيطرة السياسية والهيمنة الأيديولوجية.

وفي مجتمعنا العربي قامت بعض مؤسسات المجتمع المدني منذ أكثر من مئة عام مع تأسيس الجمعيات الأهلية في القرن التاسع عشر والنقابات العمالية والمهنية في بداية القرن العشرين وكذلك الجمعيات التعاونية.

وواجهت مؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي معارضة من البعض باعتبارها جاءت أساساً من هيئات أجنبية قدمت مساعدات مالية لبعض مراكز البحث لدعم الفكرة ونشرها على نطاق واسع. كما يأتي التحفظ من بعض الباحثين الذين يرون أنه لا يمكن استعارة هذا النموذج الذي تبلور ونضج في أوروبا في سياق مختلف تماماً وزرعه في الوطن العربي الذي له تاريخه الخاص وتراثه المختلف.

في حين كان مؤيدو وجود هذه المؤسسات ينطلقون من أن التطور الديمقراطي للمجتمعات العربية وتحديثها يتطلب قيام تنظيمات غير حكومية تمارس نشاطاً يكمل دور الدولة ويساعد على إشاعة قيم المبادرة والجماعية والاعتماد على النفس مما يهيئ فرصاً أفضل لتجاوز هذه المجتمعات مرحلة الاعتماد على الدولة في كل شيء.

مقومات المجتمع المدني:

- الفعل الإرادي الحر أو التطوعي.
- التواجد في شكل منظمات.
- قبول التنوع والاختلاف بين الذات والآخرين.
- عدم السعي للوصول إلى السلطة.

خصائص مؤسسات المجتمع المدني:

هناك نوعان من الشروط لقيام مجتمع مدني حقيقي وهي شروط مادية وأخرى معنوية.

1- الشروط والخصائص المادية:

أ – المؤسسات المتعددة: يستلزم قيام المجتمع المدني وجود مجموعة من المنظمات والمؤسسات والهيئات التي تعمل في ميادين مختلفة باستقلال عن حكومة الدولة مثل الأحزاب السياسية التي تسعى للوصول إلى السلطة والمشاركة في صنع السياسات، والنقابات التي تدافع عن مصالح أعضائها الاقتصادية وتسعى لرفع مستوى المهنة، واتحادات الكتاب والجمعيات العلمية والثقافية التي تسعى إلى نشر الوعي بأفكار وآراء معينة، والجمعيات الخيرية التي تسهم في أغراض التنمية الاجتماعية، والمنظمات التي تهتم بالدفاع عن قضايا معينة كالديمقراطية وحقوق الإنسان وحقوق المرأة، والأندية الرياضية والترفيهية... وغيرها .

هذا الركن المادي في تكوين المجتمع المدني يعكس الانقسامات المختلفة والمتعددة في المجتمع كما يسعى إلى تحويلها إلى علاقات تعاون وتكامل وتنافس سلمي شريف بدلاً من الصراع والتناحر الذي يؤدي إلى تقسيم المجتمع وتفئيت وحدته.

وعلى ذلك، فإن المجتمع المدني ليس كتلة واحدة أو متجانسة لا توجد بها أي اختلافات أو انقسامات، وإنما هو يتكون من جماعات تتسم بالتنوع والتعدد، ولكنه يهدف إلى تحقيق التوفيق والتراضي بينها.

ب - الموارد: كذلك تعد الموارد التي تمتلكها المؤسسات والجمعيات المكونة للمجتمع المدني، سواء كانت موارد معنوية أو مادية، من أهم متطلبات قيامه بدوره السياسي والاجتماعي وإدارة علاقته بالدولة بما يضمن استقلاله في مواجهتها.

أما إذا كانت الموارد شحيحة أو قليلة فإن المجتمع المدني قد يضطر إلى اللجوء إلى الحكومة لطلب العون والمساعدة والتي يتبعها التدخل الحكومي في شئون المنظمات التي تحصل على الدعم الحكومي كما يفتح أبواب الفساد الذي يصبح كالسوس الذي ينخر عظام المجتمع ويؤدي إلى انهياره.

2- الشروط والخصائص المعنوية والأخلاقية:

وتعد تلك الشروط أهم من الشروط المادية، ولكنها أصعب في الحصول عليها. فالأهم من وجود المؤسسات وجود مبادئ وقيم تحكمها بما يضمن تحقيق الهدف من وجودها. فلو تصورنا أننا قمنا ببناء عمارة جميلة، ولكن سكانها لم يلتزموا بمبادئ الجيرة والتعاون ربما يؤدي ذلك إلى انهيار العمارة فوق رؤوسهم جميعاً ولذا، نتناول بتفصيل أكبر تلك الخصائص والصفات التي يجب أن تتحلى بها وحدات المجتمع المدني:

أ - الاستقلال: ونعني به أن تكون هناك حدود واضحة لتدخل السلطة في المجتمع تحترمها الدولة وتلتزم بها، بحيث يتسع مجال الحركة الحرة المتاحة للجماعات المختلفة ولا تتدخل فيه الحكومة إلا بمبررات ويقبلها المحكومون برضاهم.

ب - الحرية: فلن يكون للمجتمع المدني وجود دون تمتع الأفراد بحرية الاختيار والتعبير عن الإرادة. وبينما تقرض الدولة جنسيتها وقوانينها على كل من يولدون على أرضها دون استشارتهم أو سؤالهم، حيث يولد الفرد ليجد نفسه حاملاً لجنسية معينة بحكم الميراث، نجد أن هذا الفرد يسعى للانضمام إلى التنظيمات والجمعيات باختياره وإرادته الحرة لتحقيق غاية معينة كالدفاع عن مصلحة أو قضية معينة تهمه.

ج - التراضي العام: حيث يتم تأسيس وحدات المجتمع المدني بالالتزام بقواعد الدستور والقانون وما تكفله من حماية لحقوق الأفراد في التعبير والتصويت والمشاركة في مناخ مفتوح لتبادل الآراء. تلك الشروط القانونية لتأسيس الجمعيات إذا تم وضعها بالاتفاق والتراضي بين مختلف التيارات في المجتمع، كان ذلك دليلاً على توافر الحرية والديمقراطية. أما إذا فرضتها سلطة أو فئة معينة على الآخرين، فإن ذلك يعني عدم وجود مجتمع مدني حقيقي.

ومما تجدر ملاحظته أن هذا الشرط يميز المجتمع المدني عما عداه من تجمعات وكيانات اجتماعية. فالمؤسسات التقليدية كالأسرة والقبيلة والعشيرة مثلاً ليست تجمعات منظمة بفعل الإرادة البشرية وإنما هي نتيجة لتطور طبيعي تلقائي ليس للإنسان دخل كبير فيه. أما إذا ما اكتسبت تلك التجمعات صفة التنظيم وأصبح انتماء الفرد لها يتوقف على الاختيار الحر بدلاً من الإجبار، كما صارت تقبل الدخول في منافسة سلمية مع غيرها من التجمعات للحصول على مزيد من الأنصار من خلال الاشتراك في حوار مفتوح مع الجماعات الأخرى لتبادل

الأراء والأفكار المختلفة دون محاولة فرض رأي بعينه، فإنها تعد بذلك جزءاً من المجتمع المدني.

فالشكل الذي يوجد عليه التجمع ليس هو المهم، وإنما يعد سلوك الجماعة والمبادئ التي تسيّر عليها هو الأهم. وعلى رأس هذه المبادئ نبذ التعصب والتطرف وقبول حق الجميع في الاعتقاد فيما يشاءون لكم دينكم ولي دين.

د - احترام النظام والقانون القائم: فقيام مجتمع مدني حقيقي يستلزم وجود دولة قادرة على فرض القواعد القانونية وحماية الحقوق التي ينص عليها الدستور بالنسبة للأفراد والجماعات. وبدون هذا الدور للدولة سيتحول المجتمع المدني إلى كيان أجوف خالٍ من أي معنى حقيقي، بل الأخطر من ذلك أنه قد يتحول إلى عدو يهدد حريات الأفراد بشكل لا يقل خطورة عن تهديد الحكومة المستبدة في غياب الديمقراطية.

وكما رأينا فإن قوة المجتمع المدني لا تستغني عن وجود دولة قوية تحكمها سلطة ديمقراطية. والقوة كصفة للدولة لا تعني الاستبداد، وإنما تعني القدرة على الاستجابة لاحتياجات ومطالب المحكومين كما أن قوة المجتمع المدني لا تعني خروجه على النظام أو القانون القائم وإنما ترتبط قوته بالتزامه واحترامه لقواعد اللعبة السياسية السائدة. وهذا الالتزام يثير التساؤل حول موقف المجتمع المدني من التغيير، وهل هو أداة للحفاظ على النظام؟ وهل يعني ذلك الجمود وعدم التغيير؟ أم أن المجتمع المدني يصلح كوسيلة للتغيير؟ الحقيقة أنه من الوارد أن يطالب المجتمع المدني بتغيير الأوضاع القائمة وهذا ما يشير إلى صفة أخرى للمجتمع المدني.

هـ - التغيير والتنافس بالوسائل السلمية: عندما يسعى المجتمع المدني للتغيير فإنه لا بد أن يظل ملتزماً بالوسائل والقنوات السلمية في ممارسة نشاطه بدءاً بالتعبير عن الرأي مروراً بالمطالبة بالتغيير وانتهاءً بالاشتراك الفعلي في عملية التغيير.

ونقطة البداية هي قبول وحدات المجتمع المدني للقواعد القانونية وللنظام السائد ولمبدأ العمل في إطاره ومحاولة تغييره سلمياً دون الخروج عليه أو استعمال العنف ضده. أما إذا حدث العكس بأن تسعى إحدى الجماعات إلى قلب النظام أو الثورة عليه فإن ذلك يخرجها من إطار المجتمع المدني.

ومن المعروف أن معارضة الحكومة وتوجيه الانتقادات إلى سياساتها وقراراتها هو من صميم وظيفة محاسبة المجتمع المدني للدولة إلا أن ذلك لا يجوز أن يصل إلى حد السماح لتلك الجماعات بالإطاحة بها أو إسقاطها أو بمحاولة إحلالها بحكومة أخرى. فالمجتمع المدني يجب أن يسعى إلى الإصلاح وتصحيح الأخطاء الحكومية والمطالبة بتعديل السياسات من خلال التنبيه إلى أوجه القصور ووقف الممارسات التي تتعدى على حقوق الأفراد بالكشف عن الأخطاء ومحاسبة الحكومة عليها وليس بالثورة أو الانقلاب بهدف هدم النظام القائم وتدميره بشكل جذري.

و - الشعور بالانتماء والمواطنة: الحقيقة أن هذا الشرط يعتبر من أهم العناصر لتحقيق التماسك والترابط لإيمان الأفراد بأنهم يتمتعون بهوية مشتركة وأنهم قادرين على الدفاع

عنها وحمائيتها مقابل أداء واجباتهم والتزاماتهم نحو الدولة. فلكي يطيع الجزء الكلي لابد أن يعبر الكلي عن مطالبه واحتياجاته. فالمواطنة بمعناها الحقيقي هي مجموعة الحقوق والمسؤوليات التي تربط الأفراد بالدولة على قدم المساواة وبغض النظر عن الاختلافات بينهم، وهي مصدر شعور الأفراد بالولاء والانتماء بما يشجعهم على الاهتمام بالشئون العامة وتوجيه الانتقادات للسياسات الحكومية والسعي للتأثير عليها.

وهذه الرابطة المعروفة بالمواطنة هي مفتاح تحقيق التماسك في المجتمع ككل، حيث تغرس مشاعر الانتماء إلى الجماعة الصغيرة في الشعور بالولاء للجماعة الكبيرة. ولكنه تماسك وتضامن تلعب فيه الإرادة الشخصية الدور الرئيسي لأنه مبني على الاتفاق الذي دخله الأفراد باختيارهم الحر لتأسيس منظمات وجمعيات تدافع عن مصالحهم الخاصة وتلتزم بالعمل في حدود النظام والقواعد القانونية المحددة للسلوك بحيث تحقق أهدافها بالوسائل السلمية المقبولة والمسموح بها دون اللجوء إلى استعمال العنف وهو ما يعني الحفاظ على استقرار المجتمع.

غير أن تحقيق الاستقرار لا يعني القضاء على الاختلافات وإنما الإبقاء عليها واحترامها مع معالجتها بالوسائل السلمية الشريفة بدفع الأفراد والجماعات إلى التغلب على مشاعر الأنانية السلبية والتضحية بالجهود والتطوع في سبيل الآخرين والقيام بالمبادرة الإيجابية للانتقال من اللامبالاة إلى الاهتمام دون تعصب بالشئون العامة.

ز - التسامح: هو الذي يجعلنا نطلق صفة مدني على المجتمع. فالمجتمع الذي تسوده روح المدنية هو المجتمع الذي يقبل فيه الأفراد والجماعات وجود آخرين يختلفون معهم في الرأي والمصلحة، كما يحترمون حقوقهم في التعبير عن وجهات نظرهم.

كما يعني اعتراف الجميع بأنه ليس هناك أي طرف يمتلك وحده الحقيقة وأن تعدد واختلاف الآراء والاتجاهات هو ظاهرة طبيعية وصحية. أما التنافس فهو ليس عيباً يقلل من تضامن المجتمع ووحده كما أنه ليس مشكلة إلا إذا تحول إلى صراع عنيف. وهذا يحدث في حالة خروج أطراف المنافسة على القواعد القانونية التي تحدد لهم القنوات السلمية للمشاركة والقواعد المقبولة والجائزة للسلوك.

أما إذا ارتبط التعدد بالتسامح والتعايش السلمي بين الأطراف المختلفة، فإنه يتحول من سبب محتمل للانقسام والصراع والتمزق والتفكك إلى عامل أساسي وراء تعاون وتضامن الجماعات والأفراد وتماسك المجتمع وتحضره ورقية.

ومن المهم هنا توضيح أن التسامح مطلوب كمبدأ ليس فقط في العلاقات والتعاملات السياسية والاجتماعية بين الحكام والمحكومين، ولكن أيضا بين الأفراد والجماعات وبعضهم البعض. فكيف يطالب المجتمع المدني حكومته بالتسامح معه واحترام حقه في الاختلاف معها ونقدها لو لم يكن هو نفسه يسوده التسامح بين وحداته وعناصره المكونة له ففقد الشيء لا يعطيه. ولا شك أن انتشار أمراض التعصب والتطرف وضيق الأفق داخل المجتمع المدني قد يؤدي إلى دفع الدولة بدورها نحو عدم التسامح مع الاختلاف لأنه أصبح خطراً يهدد استقرار الأمن والنظام في المجتمع ككل. فالعنف لا يولد إلا مزيداً من العنف.

مكونات المجتمع المدني:

يدخل في دائرة مؤسسات المجتمع المدني أي كيان مجتمعي منظم يقوم على العضوية المنتظمة تبعاً للغرض العام أو المهنة أو العمل التطوعي، ولا تستند فيه العضوية على عوامل الوراثة وروابط الدم واللواءات الأولية مثل الأسرة والعشيرة والطائفة والقبيلة، وبالتالي فإن من أهم مكونات المجتمع المدني هي:

- النقابات المهنية.
 - النقابات العمالية.
 - الحركات الاجتماعية.
 - الجمعيات التعاونية.
 - الجمعيات الأهلية.
 - نوادي هيئات التدريس بالجامعات.
 - النوادي الرياضية والاجتماعية.
 - مراكز الشباب والاتحادات الطلابية.
 - الغرف التجارية والصناعية وجماعات رجال الأعمال.
 - المنظمات غير الحكومية الدفاعية والتنموية كمراكز حقوق الإنسان، والمرأة، والتنمية والبيئة.
 - الصحافة الحرة وأجهزة الإعلام والنشر.
 - مراكز البحوث والدراسات والجمعيات الثقافية.
- وهناك من يضيف إلى هذه المنظمات هيئات تقليدية كالطرق الصوفية والأوقاف التي كانت بمثابة أساس المجتمع المدني في المجتمعات العربية منذ مئات السنين قبل ظهور المنظمات الحديث.

وهناك من يرى أن مكونات المجتمع المدني تتكون من:

- البيئة الطبيعية: وهي كل ما يتعلق بالمنطقة التي يشغلها المجتمع من حيث التكوين والموقع والتضاريس وما يحيط بها من ظروف طبيعية ومناخية.

- **البيئة الاجتماعية:** وهي المناخ الاجتماعي الذي يعيش في ظله أفراد المجتمع ويرجع الفضل للبيئة الاجتماعية في نقل التراث الاجتماعي والثقافي، وهي بدورها تتكون من مجموعة من العناصر هي: اللغة، والعادات والتقاليد، والعرف، والتراث الثقافي والحضاري.
- **السكان:** وهم مجموعة من الأفراد الذين يشكلون الطاقة البشرية في المجتمع.
- **العلاقات الاجتماعية:** وهي العمليات والتفاعلات الناجمة عن تفاعل الأفراد في البيئتين الطبيعية والاجتماعية، وهي من أهم ضرورات الحياة.

وظائف المجتمع المدني:

1. تحقيق النظام والانضباط في المجتمع: فهو أداة لفرض الرقابة على سلطة الحكومة وضبط سلوك الأفراد والجماعات تجاه بعضهم البعض. ويكفي في هذا الصدد الإشارة إلى أن كل منظمة أو جمعية تضع مجموعة من القواعد بخصوص الحقوق والواجبات التي تترتب على الفرد نتيجة لانضمامه إلى عضويتها. ويعتبر التزام الأعضاء بهذه القواعد شرطاً لقبولهم داخل المنظمة واستمرارهم فيها.
 2. تحقيق الديمقراطية: فهو يوفر قناة للمشاركة الاختيارية في المجال العام وفي المجال السياسي، كما تعد منظمات وجمعيات المجتمع المدني أداة للمبادرة الفردية المعبرة عن الإرادة الحرة والمشاركة الإيجابية النابعة من التطوع، وليس التعبئة الإجبارية، التي تفرضها الدولة على المجتمع للتظاهر بالتمتع بالجمهورية والتأييد الشعبي
 3. التنشئة الاجتماعية والسياسية: وهذه الوظيفة تعكس قدرة المجتمع المدني على الإسهام في عملية بناء المجتمع أو إعادة بنائه من جديد من خلال غرسه لمجموعة من القيم والمبادئ في نفوس الأفراد من أعضاء جمعياته ومنظماته وعلى رأسها قيم الولاء والانتماء والتعاون والتضامن والاستعداد لتحمل المسؤولية، والمبادرة بالعمل الإيجابي والاهتمام والتحمس للشئون العامة للمجتمع ككل، بما يتجاوز الاهتمامات الخاصة والمصالح الشخصية الضيقة.
- فانضمام الفرد إلى عضوية جماعة معينة يؤثر في حالته النفسية حيث يشعره بالانتماء للجماعة التي يستمد منها هوية مستقلة محددة، ويشجعه ذلك على المشاركة مع الآخرين داخلها والاستعداد للتضحية وإنكار الذات في سبيل الجماعة، وتلك شروط نفسية مطلوبة لصحة المجتمع ككل. أضف إلى ذلك، أن مشاركة الفرد داخل المنظمة في ممارسة حقوقه الديمقراطية، كالدخول في حوار مع الأعضاء الآخرين والتنافس على القيادة بالترشيح والتصويت في الانتخابات التي تجري فيها، تصبح بمثابة مدرسة يتعلم فيها الفرد أصول هذا السلوك الديمقراطي على مستوى الجماعة الصغيرة التي ينتمي إليها ليمارسه بنفس الحماس والإيجابية بعد ذلك على مستوى المجتمع ككل. فاعتقاد الفرد على التصويت في انتخابات الجمعية أو المنظمة يؤدي إلى تصويته في الانتخابات التي تجري لاختيار النواب الذين يمثلونه في البرلمان أو لاختيار الحكومة التي تحكمه.

والفرد من خلال منظمته يشارك في أوجه النشاط العام ويعتاد على الاستماع إلى آراء الآخرين وقبول نتائج الحوار التي تتفق عليها الأغلبية مع التعبير عن معارضته بشكل سلمي.

ولا شك أن هذه العملية التعليمية والتدريبية تستغرق وقتاً طويلاً حتى تتمكن من غرس ثقافة ديمقراطية تقوم على مبادئ التسامح والتعايش السلمي بين المختلفين والوعي بأهمية المشاركة في تحقيق التقدم وتنمية المجتمع، فضلاً عن الشعور بالثقة في النفس والاستعداد لتقبل الحلول الوسط والتضامن والتعاون مع الآخرين لتحقيق الغايات المشتركة

4. الوفاء بالحاجات وحماية الحقوق: وعلى رأس تلك الحاجات الحاجة للحماية والدفاع عن حقوق الإنسان ومنها حرية التعبير والتجمع والتنظيم وتأسيس الجمعيات أو الانضمام إليها والحق في معاملة متساوية أمام القانون وحرية التصويت والمشاركة في الانتخابات والحوار والنقاش العام حول القضايا المختلفة.

وهكذا، يصبح المجتمع المدني بمثابة محامي يدافع عن المواطنين. ولكن السؤال المنطقي الذي قد يرد على بالنا هو: أمام من يقف هذا المحامي؟ من هو الطرف الذي يعتدي على تلك الحقوق والحريات؟ الحقيقة أن مفهوم المجتمع المدني ارتبط عادة بصفة الملجأ أو الحصن الذي يلجأ إليه الأفراد في مواجهة الدولة وحكومتها، من ناحية وقوى السوق من ناحية ثانية. فكل من الدولة وقوى السوق قد يهدد بتصرفاته الحريات والحقوق الإنسانية ويمارس الاستغلال والقهر ضد الفئات الضعيفة في المجتمع. ولا تجد هذه الجماعات درع وقاية تتسلح به ضد هذه التهديدات إلا بالانضمام إلى أحد تنظيمات المجتمع المدني التي لديها من القوة المادية والمعنوية ما يمكنها من الضغط على الحكومة لاحترام تلك الحقوق ووقف التعدي عليها، أو الضغط على قوى السوق كالمنتجين والتجار وأصحاب المشروعات مثل النقابات وجمعيات حماية المستهلك.

5. الوساطة والتوفيق: أي التوسط بين الحكام والجمهير من خلال توفير قنوات للاتصال ونقل أهداف ورغبات الحكومة والمواطنين بطريقة سلمية. وتسعى جماعات المصالح في هذا الإطار للحفاظ على وضعها وتحسينه واكتساب مكانة أفضل لها في المجتمع، ولذا فإنها تتحرك مباشرة للتأثير على عملية تشريع ووضع القوانين وتهدف إلى الوصول إلى نقطة اتفاق والتقاء بين الآراء المتعددة كأساس للاستقرار.

وترتبط وظيفة التعبير والتمثيل والتحدث باسم جماعات معينة بتلك الوظيفة التنظيمية حيث تتولى مؤسسات المجتمع المدني مهام متعددة تبدأ بتلقي المطالب التي عادة ما تكون متعارضة ومتضاربة وتجميعها وإعادة ترتيبها وتقسيمها إلى فئات محددة قبل توصيلها إلى الحكومة، فلو تصورنا غياب تلك الوظيفة التنظيمية ستكون النتيجة هي عجز الحكومة عن التعامل مع هذا الكم الهائل من المطالب المختلفة التي تعبر عن تعارض مصالح الجماعات والأفراد في المجتمع مما يصيبها بالارتباك. وقد تأتي سياساتها بشكل متحيز للبعض دون البعض الآخر بما يعكس اختلال التوازن بين الجماعات ويتعارض مع مبدأ الحياد الذي يجب أن تلتزم به الدولة إزاء المواطنين حتى لا يؤدي انحيازها إلى فئة معينة إلى فقدان تأييد الفئات الأخرى لها، الأمر الذي يهدد النظام والاستقرار ويثير حفيظة الفئات التي تشعر بالإهمال أو الظلم ويدفعها إلى التمرد والعصيان ضد الحكومة وضد الفئات الأخرى المتميزة.

وكلما زاد التنوع والاختلاف في المجتمع كلما احتاج إلى عدد أكبر من المنظمات والجمعيات للتعبير عن هذا التنوع وتنظيمه والتوفيق بين أطرافه المتعددة.

هذه الوظيفة كما رأينا تعني أن المجتمع المدني لا يحقق الحماية للمواطنين المحكومين ضد الحكومة فقط، وإنما هو أداة لحماية الحكومة ذاتها من خطر التعرض للاضطرابات والاحتجاجات العنيفة، كما أنه يوفر عنصر الوقاية للمجتمع ككل من الانقسام والصراع والتفكك.

6. التعبير والمشاركة الفردية والجماعية: فوجود المجتمع المدني ومؤسساته يشعر الأفراد بأن لديهم قنوات مفتوحة لعرض آرائهم ووجهات نظرهم بحرية، حتى لو كانت تعارض الحكومة وسياساتها للتعبير عن مصالحهم ومطالبهم بأسلوب منظم وبطريقة سلمية ودون حاجة إلى استعمال العنف طالما أن البديل السلمي متوافر ومتاح. والحقيقة أن هذه الوظيفة تؤدي إلى تقوية شعور الأفراد بالانتماء والمواطنة وبأنهم قادرين على المبادرة بالعمل الإيجابي التطوعي دون قيود، بل تشجعهم الحكومة على التحرك المستقل بحرية دون اعتماد عليها لخدمة المجتمع وهم مطمئنون إلى أن حقوقهم وحرياتهم مضمونة لأن هناك حصناً يلجئون إليه للاحتماء به في حالة تعدي الدولة عليها.

وبعد هذا الاستعراض لأهم وظائف المجتمع المدني يمكننا تسجيل عدد من الملاحظات:

أولها: وجود تكامل بين هذه الوظائف وبعضها البعض، فحماية المجتمع المدني لحقوق ومصالح الأفراد والجماعات لا يتعارض مع كونه أداة للتنظيم والحفاظ على الاستقرار والوحدة في المجتمع ككل، كما أن دفاعه عن مصالح خاصة بفئات معينة لا يمنعه من الاهتمام بقضايا المصلحة العامة للجميع أو بتوفير المساعدة للفئات المحتاجة والضعيفة، ووقوفه ضد الدولة في حالة اعتدائها على الحريات لا يتعارض مع مساعدته لها في تنفيذ خطط وبرامج التنمية..... الخ.

ثانيها: أن تلك الوظائف تتكامل مع وظائف الدولة، ويمكن القول إن هناك ما يشبه تقسيم المسؤوليات الاقتصادية والاجتماعية بين الحكومة والمجتمع المدني حيث يسد أي منهما القصور والنقص في دور الآخر لتحقيق نفس الغاية وهي حفظ كيان المجتمع والارتقاء به.

وبعد هذا الاستعراض لأهم وظائف المجتمع المدني يمكننا تسجيل عدد من الملاحظات:

وثالثها: أن كل وحدة من الوحدات المكونة للمجتمع المدني قد تجمع بين أكثر من وظيفة واحدة في الوقت نفسه.

ولكن كيف يقوم المجتمع المدني بهذه الوظائف؟ لا شك أنه يعتمد على مجموعة من الأدوات والوسائل لتحقيق أهدافه فما هي تلك الوسائل؟

مميزات المجتمع المدني:

- ترسيخ الثقافة الديمقراطية ولتربية على المواطنة.
- توسيع قاعدة المهتمين بالمصلحة العامة وتقوية الشعور بالانتماء الوطني.

- امتصاص حالات الاحتقان السياسي والاجتماعي والتنفيس عنها بتفجير لطاقت بصورة ايجابية.
 - تلبية الاحتياجات المتعددة والمتنوعة للأفراد من خلال انخراطهم في الأنشطة الجماعية التي تتلاءم مع تخصصاتهم وميولتهم وتطلعاتهم.
 - تكوين النخب وإفراز القيادات الجديدة.
- وسائل المجتمع المدني وأدواته:**

- الوسائل: يعتمد المجتمع المدني على مجموعة من الوسائل التي يجيزها القانون القائم وهي تنقسم إلى نوعين:

أ – وسائل التأثير غير المباشر:

(1) التفاوض والمساومة.

(2) دخول الأفراد في عضوية أكثر من جمعية ومنظمة في نفس الوقت الواحد حيث يؤدي هذا التداخل في عضوية مؤسسات المجتمع المدني إلى خلق مصالح مشتركة بينها جميعاً، ومناطق للالتقاء والاتفاق بما يزيد من تسامحها مع بعضها البعض.

(3) الدخول في حوار عام ونقاش علني مفتوح بتنظيم الندوات والمحاضرات العامة وإصدار النشرات والمطبوعات الدورية لعرض وجهات النظر المختلفة تمهيداً للتقريب بينها، والبحث عن حل وسط يوفق بين المصالح الخاصة للأفراد والجماعات والمصلحة العامة للمجتمع، وللتوفيق بين غايتي حماية الحرية وحفظ النظام.

(4) تأسيس شبكة من المؤسسات التربوية كالمدارس والمكتبات والمراكز التعليمية والنتقيفية وتنظيم المهرجانات وإقامة المعسكرات والدورات التدريبية.

ب – وسائل التأثير المباشر على صانع القرار:

وذلك من خلال السعي للوصول إلى الدوائر الحكومية والاتصال الشخصي بصانع القرار أو أن يكون للجمعية أو المنظمة أشخاص يمثلونها ويدافعون عن وجهة نظرها داخل الحكومة نفسها.

- الأدوات:

الوسائل التي تؤثر من خلالها مكونات المجتمع المدني في السياسة:

أ – وسائل الإعلام السمعية والبصرية: كالصحف والإذاعة والتلفزيون وهي أدوات التأثير على الرأي العام، حيث تلجأ المنظمة إلى شن حملة إعلامية تأخذ شكل المعارك الكلامية والدعاية، والدعاية المضادة دفاعاً عن قضايا معينة. وقد تنجح هذه الأداة إذا كانت حرة ومستقلة في إقناع الحكومة بالاستماع لها والتوقف عن تنفيذ السياسات التي بدأت فيها خوفاً من فقدان تأييد الرأي العام. ولكن هذا الدور يتوقف على مدى كون هذه الأدوات مفتوحة أمام مختلف الأفكار والآراء.

ب - العلاقة مع الدولة: قد تنشأ علاقة المنظمة غير الحكومية بالحكومة من خلال تبادل المعلومات والمشورة وإعداد التقارير والأبحاث حول قضايا مهمة معينة وتقديم الاقتراحات بشأنها للمؤسسات التنفيذية والأجهزة الرسمية للدولة.

ج - القضاء والمحاكم: وهنا تلجأ منظمات المجتمع المدني إلى المحاكم للدفاع عن حقوق وحرريات الأعضاء التي تعرضت للاعتداء والانتهاك على يد الدولة أو الجماعات الأخرى في المجتمع مع المطالبة بالتعويض والإنصاف لهؤلاء الضحايا.

والآن، كيف يتمكن المجتمع المدني من أداء تلك الأدوار والوظائف الهامة بسهولة دون أن تقابله صعوبات أو مشكلات؟

لقد ذكرنا أن المجتمع المدني هو أحد أشكال التنظيم الاجتماعي وهو لا يوجد في فراغ، وإنما تحيطه بيئة معينة. تلك البيئة تختلف ظروفها من دولة إلى أخرى بما يؤثر في قوة المجتمع المدني وقدرته على تحقيق أهدافه. ويمكننا تقسيم تلك البيئة إلى بيئة داخلية وطنية وبيئة خارجية دولية ولنركز على الظروف الداخلية الوطنية المحيطة بالمجتمع المدني في الفصل القادم.

العلاقات العامة كدعامة أساسية في منظمات المجتمع المدني:

العلاقات العامة هي مهارة التواصل مع الأفراد والجماعات وأيضا النافذة التي تطل منها أية منظمة على جمهوره ومن خلالها يتعرف الجمهور على عمل ونشاط المنظمة التي تنتمي له وهي العمود الفقري والمحرك الرئيسي في تقوية وأصر التواصل والتعاون مع الجمهور الداخلي والخارجي وكسب رأي الجمهور المخالف له.

والمنظمة التي تفتقر إلى علاقات عامة فعالة وناجحة ذات برامج علمية تكون تلك المنظمة منكشمة ومنغلقة على نفسها وهذا سبب غير معروف في فشل الكثير من منظمات المجتمع المدني وحتى الدوائر الرسمية والحكومية.

وعادة يعرف المختصون العلاقات العامة بأنها التفاهم، أو الترابط، أو التعاون، أو التواصل ما بين الأفراد مع بعضهم البعض وتعتمد العلاقات العامة على مجموعة من الأسس العلمية في عملها وكذلك يحتاج مسؤول العلاقات إلى مهارات شخصية وفنية عالية وهي بحاجة إلى تخطيط وتنظيم وسياسة واضحة وهادفة ودقيقة في نفس الوقت لكونه تعكس صورة المنظمة وفي حالة فشلها تؤدي إلى فشل المنظمة برمتها

ومنظمات المجتمع المدني والتي كثرت في هذه الأيام في مجتمعنا أحوج ما يكون إلى عمل العلاقات العامة لكون العلاقات العامة ومنظمات المجتمع المدني تلتقي في عدة أطر منها كليهما ينشطان في ظل الأنظمة الديمقراطية وكذلك هم بحاجة إلى أدوات الاتصال ويعملون في خدمة الإنسان والمجتمع

وتحتاج منظمات المجتمع المدني إلى العلاقات العامة الناجحة والمؤثرة من أجل كسب الرأي العام والتأييد الشعبي ومحاولة كسب أعضاء جدد يعملون معها ولكون عمل المنظمات المدنية هو عمل طوعي غير ربحي وكذلك تحتاج إلى قوة بشرية وفكرية هائلة ترفع عبء

العمل عن اللجان الرئيسية التي تعمل على رسم السياسة العامة وتضع الخطط لعمل المنظمة وكذلك هي بحاجة لدعم مالي والى الاتصال بالمنظمات الأخرى من اجل إعداد المشاريع وإقامة الورش التعليمية وكذلك من اجل توصيل خدماته إلى الجمهور المحيط بها والمتعاطف معها والشيء الأهم في الأمر إن منظمات المجتمع المدني هي الرقيب والسلطة الخامسة على أداء وعمل دوائر الدولة وبهذا تحصل المنظمة على شكاوي المواطنين الذين يراجعون الدوائر ويكشفون الممارسات السلبية فيها وبدون هذه الحلقة سيحصل فراغ واسع بين المنظمة والجمهور

وأكثرية المنظمات التي تعمل اليوم على الساحة في العراق تفتقر إلى برامج وخطط في جانب العلاقات العامة والجمهور المنضوي تحت لواء هذه المنظمات لا يعرف شيء عن عمل المنظمة ولا عن نشاطها فقط يعرف يافطة واسم معين ورئيس دائمى وأزلي محدد وحتى وان كانت هناك العلاقات العامة فهي تستخدم فقط في التعازي والأفراح وتقدم الاتيكيت المعمول به عشائريا وبهذا العمل تفقد المنظمة ركن أساسي في عملها يمكن له أن يمد المنظمة بالكثير من الخدمات والمشاريع ويكسب للمنظمة ثقة وإعجاب الناس الكثيرين الذين يمكن للمنظمة أن تستفيد من خبراتهم وتجاربهم وبالتالي تدفع المنظمة إلى الأمام وهذا هو المطلوب في عمل منظمات المجتمع المدني.

مقترحات لتطوير عمل العلاقات العامة في مؤسسات المجتمع المدني:

- الاهتمام بأجراء البحوث والدراسات للتعرف على الجمهور الداخلي والخارجي.
- ووضع خطط وتنفيذها.
- الاهتمام بنوع الاتصال الداخلي والخارجي.
- تنمية أهمية الشعور بالمسؤولية.
- تطوير قدرات الموظفين الذاتية.

إن مسؤول العلاقات العامة مطالب دائماً بإقامة جسور من التفاهم والتعاطف مع المجموعات المختلفة التي يتعامل معها ويتصل بها لتعزيز الثقة وتوثيق العلاقة فيما بينهم.

مشروعات التنمية الصغيرة والمتوسطة

كان تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة عن طريق تعزيز المشروعات المستدامة دائماً إحدى أولويات منظمة العمل الدولية. فقد قامت منظمة العمل الدولية بتبني العديد من التوصيات والاستنتاجات والقرارات الخاصة بأمور التطوير المؤسسي وتعزيز المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛ ومن بين هذه التوصيات تأتي التوصية رقم 189 لعام 1998 حول توفير الوظائف في المشروعات الصغيرة والمتوسطة وكذا الاستنتاجات الخاصة بتعزيز المشروعات المستدامة والتي تم تبنيها خلال أعمال الجلسة السادسة والتسعين لمؤتمر العمل الدولي في عام 2007، والقرارات الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتوفير الوظائف اللائقة والمنتجة والتي تم تبنيها خلال الجلسة 104 لمؤتمر العمل الدولي لعام 2015.

وتضطلع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بإسهامات ضرورية حيال توفير الوظائف وتوليد الدخل. ولهذا، فإن تعزيز تلك المشروعات أصبح نقطة من نقاط التدخل الرئيسية لمنظمة العمل الدولية. فالخدمات الاستشارية التي تقدمها المنظمة حول سياسات المشروعات الصغيرة والمتوسطة تتمتع بطلب مرتفع داخل نطاق الدول أعضاء المنظمة. وهذا الطلب أصبح أقوى وأوسع خلال السنوات الأخيرة في ضوء التحديات الكبرى التي تواجه قضية التوظيف في كثير من البلدان النامية والناشئة والمتقدمة. وتوجد الكثير من الهيئات التي تعمل على قضية تعزيز المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

تقوم المملكة العربية السعودية بدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة من أجل توسيع النشاط والتطور الاقتصادي، لذلك يتساءل الكثير منا كيف يتم دعم المشاريع المتوسطة في السعودية 2022؟،

تسعى المملكة العربية السعودية إلى زيادة حجم النشاط الاقتصادي في المملكة، لذلك تقوم بدعم أصحاب المشاريع المتوسطة كما أنها تقوم بوضع خطط لتنمية تلك المشروعات لزيادة كفاءتها كما أنها تقوم بدعم تلك المشروع في كافة المجالات والأنشطة المختلفة وذلك من خلال الإدارة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

تم تأسيس هذه المؤسسة بغرض زيادة كفاءتها والتعاون أيضاً مع القطاع الخاص والعام من أجل زيادة ونمو الاقتصاد السعودي. كما تم إنشاء مبادرة بين كلاً البنوك التجارية ووزارة المالية من أجل تمويل المشاريع المتوسطة مع تقديم ضمانات بسيطة مقابل التمويل. كما يوجد تمويل من خلال برنامج دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة.

وأخيراً قد قامت المملكة بوضع مجموعة من الخطط في مختلف الهيئات من أجل تحسين المستوى الاقتصادي.

جهات تمويل المشاريع المتوسطة في السعودية 2022م

البنك الأهلي التجاري، والبنك السعودي للتسليف والادخار، وبنك الرياض، والصندوق الخيري الوطني.

الفرق بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر

1. المنشآت الصغيرة: لا يزيد عدد الموظفين فيها عن 50 شخص، كما أن إيراداتها لا تتعدى 4 مليون ريال سعودي.

2. المنشآت المتوسطة: هذه المنشآت عدد الموظفين بها لا يتعدى 250 موظف، كما أن إيراداتها لا تزيد عن 200 مليون ريال سعودي.

3. المنشآت متناهية الصغر: هذه المنشأة لا يتعدى عدد الموظفين بها عن 5 موظفين فقط، كما أن إيراداتها لا تتعدى 3 مليون ريال سعودي.

ما هي أهداف الهيئة العامة لدعم المشروعات المتوسطة:

تسعى الهيئة العامة لتوفير مصادر للدخل ليتم دعم المشروعات المتوسطة من خلالها، وبالتحديد المشروعات التي تستحق الدعم بالفعل. كما تقوم الهيئة العامة بتوفير الدعم الإداري لتلك المشروعات وهذا طبقاً لخطة الدعم الموضوعية. كما تقوم الهيئة بوضع برامج هادفة لزيادة التنمية الاقتصادية بالمملكة وذلك في جميع المجالات المختلفة. كما تشجع البنوك على زيادة تمويل المشروعات وتقديم قروض بشروط سهلة وبسيطة لدعم تلك المشروعات ومواجهة الأزمات الاقتصادية.

ما هي الشروط الواجب توافرها ومراعاتها في المشروعات المتوسطة؟

- يجب أن تكون تلك المشروعات مندرجة تحت قائمة نشاط مقدم الطلب.
- لا بد من أن يكون هذا ممكناً من حيث العائد الاقتصادي والفني والمادي.
- لا بد من زيادة المنافسة بين الشركات المتوسطة وأيضاً الصغيرة.
- يجب الاهتمام بإقامة مشروعات اقتصادية مهمة وتطويرها بشكل تنموي، هذا حتى يتم التقليل من البضائع المستوردة ويتم استخدام وشراء البضائع المحلية بدلاً منها.
- لا بد أن يكون هدف المشروع هو زيادة النمو الاقتصادي للمملكة، حيث يجب ألا يتعارض من أهداف المملكة العليا.

البرامج المعنية بدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالمملكة العربية السعودية:

- برنامج كفاءة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة: تم اعتماد القواعد التنظيمية لبرنامج كفاءة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة بموجب قرار معالي وزير المالية رقم (1166) بتاريخ 1425/05/04هـ، وذلك لما يتطلبه سوق العمل والنشاط الاقتصادي للتغلب على معوقات التمويل حتى في حالة عدم توافر الضمانات الكافية لتقديمها لجهة التمويل.
- صندوق المؤنوية: يعتبر أحد المؤسسات غير الهادفة للربح والهدف الأساسي لها هو دعم الشباب وتشجيعهم على إقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتقديم الدعم الكامل إليهم وليس ذلك فقط، بل يتضمن أيضاً تمويل فكرة للمشروع، مع التدريب على المشروع وتقديم دراسة جدوى للمشروع مع الرعاية الكاملة لإنجاح المشروع.
- برنامج بادر: تهدف إلى تقديم الدعم المعلوماتي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومقاييس وتقييم المهارات والقدرات الفردية للعاملين وتقديم العون والنصح للارتقاء بمستوى الابتكار والإبداع لديهم.
- برنامج رعاية المشاريع: تم تأسيس هذه البرامج من خلال بنك صندوق التنمية الصناعية لمساعدة القائمين على المشاريع من تنمية وإنجاح المشروع عن طريق التأهيل والتدريب والتسويق للمشروع بالإضافة إلى التكامل مع الكيانات الاقتصادية الكبرى.

• برنامج دعم ريادة الأعمال لدى الشباب: يعتبر أحد المبادرات الاجتماعية التي قام بها الصندوق الخيري لدعم الشباب وتقديم الإرشادات الهامة من كيفية اختيار المكان الملائم للمشروع وبتكلفة منخفضة ومعرفة كيفية الحصول على القروض من الجهات المسؤولة.

• بيارد مركز ريادة الأعمال: تعتبر أول حاضنة غير ربحية مخصصة للنساء حيث قام صندوق الأمير سلطان بن عبد العزيز بتأسيسها لتلقي إبداعات رائدات الأعمال وتبني مقترحاتهم وأفكارهم والتطوير من إبداعهم والتزود بالدعم الفني لتشجيعهم على المشاركة بسوق العمل.

• معهد الملك سلمان لريادة الأعمال: يقوم هذا المعهد على فكرة تحفيز الشباب على مبدأ العمل الحر مع عرض لكل الوسائل الداعمة لإقامة المشروعات مع التدريب والتأهيل لرفع مهارات وقدرات الأفراد والعمل على إنشاء بحوث تطبيقية تهدف إلى النهوض بسوق العمل.

وقد نظمت المملكة الشروط الواجب مراعاتها في النشاط المكفول وغيرها من الإجراءات والنشريات المنظمة لعمل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

العلاقات العامة في ظل تقنيات الاتصال الحديث والمسؤولية الاجتماعية:

يُعد الاتصال من إحدى علامات تقدم عمل العلاقات العامة، وهو أيضاً من أهم عوامل التقدم للمجتمعات، ولكافة النواحي العاملة فيه على الجانبين، العام والخاص، والعلاقات العامة كمفهوم إنساني إداري، لا يمكن اعتباره معزولاً عن التطورات والابتكارات الحديثة في عالم تقنية الاتصالات والابتكارات الحديثة، وإلا وقد يجد نفسه بدون فائدة التأثير والتأثر، وبشكل خاص في حالة اكتساح الإعلام التقني ووصوله لكل شرائح المجتمع. وبالإضافة إلى ذلك عمل القسم المختص بالعلاقات العامة، بتوظيف وتهيأت تقنيات الاتصال الجديد ووسائل الإعلام الرقمي لإنجاز أعمالها؛ وذلك للمساعدة من أجل التوصل لإنجاز أهداف المؤسسة مع الجمهور أو المجتمع. ومن أهم الأمثلة على ذلك، أن المادة الصحافية التي يصدرها قسم العلاقات العامة في الصحف اليومية، لا تتوقف عند إصدارها في الجرائد، بل يتم كتابتها وإظهار عناوينها قبل إظهارها بالصحف، ووضع ملاحظاتها بعد إظهارها على الورق، على مواقع التواصل الرقمي. وقد أوجدت العلاقات الرقمية العديد من التحديثات التي أضافتها على مواقع الاتصال الرقمي كالاتمرارية، حيث تبقى المادة متاحة وإمكانية العودة إليها في أي وقت، والسرعة؛ أي بمعنى سرعة التفاعل والاتصال مع الإدارة المعنية في المؤسسة وكذلك إضافة الصدق والوضوح على التواصل، ولا يجب أن يبقى المسؤول عن الكلمة متواجد على المنصة الرقمية بصورة مستمرة أي هو الناطق الرسمي. والأفضل من ذلك هو تواجد في العلاقات العامة التقنية وإمكانية المقطرة في التعرف على أدائها، وذلك من خلال تقييم تواصلها مع قاعدتها الجماهيرية. حيث إن هناك عدد قليل جداً من المؤسسات قد بدأت تُجزء مفاهيم العلاقات العامة التقنية ضمن قواعدها الداخلية وإستراتيجيتها الاتصالية، وهي مرحلة نحو الخطي في الاتجاه الصحيح خاصة في سوق حيوي، وفي المقابل لا زالت كثير من المؤسسات والوكالات المستقلة بعيدة نوعاً ما عن تطورها المؤسسي، ومعرفة كواردها بأهمية ومهارات العلاقات العامة الرقمية.

وأخذت العلاقات العامة تقوم بالكثير من الأساليب من أجل الانتشار الإلكتروني السريع فعنصر التفاعلية مع المجتمع يأخذ الجزء الأكبر في صياغة المحتوى المراد تمريره وتوظيفه، فكان التحدي اليوم أمام العاملين في حقل الإعلام تحدياً.

إن المنظمات بمختلف أشكالها تحتاج إلى دعم العلاقة فيما بينها وبين جمهورها الداخلي والخارجي، كذلك تعزيز التفاهم الصادق والمشارك مع ذلك الجمهور، فالمنظمات في الوقت الحالي أصبحت من مسؤوليتها تجاه جمهورها من العاملين والعملاء على حد سواء، زيادة ازدهاره وتطبيق الإشباع المادي والنفسي له من خلال الأعمال، وكل ذلك يعود على المنظمة بالنفع ويدعم تحقيقها لأهدافها. وتُعرّف المسؤولية الاجتماعية للمنظمة على أنها العديد من الأفكار العملية التي تتميز بها المنظمة، بشأن الوصول إلى أهدافها بما يلبي مصالحها ومصالح جماهيرها؛ أي ما يُسمّى بالمصلحة المتبادلة مع المجتمع. لذلك فإن الإدارة العليا العاقلة لا تنفي دور إدارة العلاقات العامة ولا تتعامل من هذه الإدارة بمجرد أنها إدارة استشارية، بل أنها تجعلها حلقة الوصل بينها وبين جميع الأفراد الذين يتعاملون مع المنظمة؛ من أجل كسبهم في جميع الأحوال.

وعلى ذلك فإن أعمال العلاقات العامة تدعم المنظمة، من خلال توجيهها نحو معرفة التزاماتها الاجتماعية والوفاء بها، مع إعلام الجمهور بذلك من أجل تكوين رأي إيجابي عن المنظمة ودعمها في تحقيق أهدافها.

إن مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمنظمة هو مفهوم اجتماعي شامل، ولا يُعبّر هذا المفهوم عن وظيفة إدارية تخدم مصالح المنظمة وحدها، بل يُعبّر عن نشاط تعاوني منظم ما بين المنظمة والمجتمع يخدم مصالح الطرفين معاً، ويجعلهما شركاء في هذه المصلحة. وتعتلي المسؤولية الاجتماعية للمنظمة بهذه الطبيعة فوق كل نشاط ولا تمتزج به، وتمس كل نشاط ولا تتداخل معه، فهي إطار إنساني اجتماعي يخدم واقع المنظمة وجمهورها؛ لهذا السبب قام البعض بتعريف العلاقات العامة، على أنها عبارة عن الجهود المخطط للتأثير في الرأي العام، عن طريق الأداء المسؤول اجتماعياً والمقبول في نفس الوقت والقائم على الاتصال المتبادل الذي يحقق رضا كلا الطرفين. فالمسؤولية الاجتماعية تُعدّ من أبرز أشكال تأييد علاقة المنظمة بالمجتمع، التي تُعتبر من أهم المداخل العامة الجيدة مع المجتمع.

إن منظمات الأعمال لا بد وأن تترك انطباعاتاً لدى جمهورها بأنها جديرة بالثقة بها. والذي من الممكن أن يساعد المنظمة على تحقيق الفائدة القصوى من بيئة عملها، فانعدام الثقة بشكل كلي أو جزئي بين منظمة الأعمال وجمهورها.

نظرية المسؤولية الاجتماعية في الاعلام:

نشأت النظرية بعد ظهور نظرية الحرية في المجتمعات الغربية في القرن الثامن عشر واشتداد عودها في بدايات القرن التاسع عشر، ظهر في النصف الأخير من القرن التاسع عشر نظرية المسؤولية الاجتماعية في الإعلام، حيث دعا أنصارها إلى إعادة صياغة الأسس والمبادئ التي قامت عليها نظرية الحرية؛ وذلك لمواكبة المتغيرات التقنية والاجتماعية للمحافظة على ما تبقى من قيم وأعراف في المجتمع الغربي، لكن الدراسات

الغربية التي يعدّها المتخصصون في حقل الإعلام تبين من نتائجها فرقاً كبيراً بين الأسس الفكرية للنظرية والمنطلقات الاجتماعية التي نشأت عليها النظرية، أي ما بين أدبيات النظرية وفهم القائمين بالوسائل الإعلامية والمشتغلين بها، فلا شك أنّ النظريات الإعلامية نشأت وتبلورت تحت تأثير التيارات الاجتماعية والسياسية أفرزتها الظروف التاريخية.[١]

نظرية المسؤولية الاجتماعية في الإعلام: عندما بدأ الإخلال بمعايير الصحافة الليبرالية أو الحرة، والتي أسست على الاهتمام بالخدمة العامة وحقّ الجمهور في المعرفة، ومقاومة الضغوط الخارجية، والتعددية في الأخبار، وسيادة معايير الدقة والموضوعية، بدأت المراجعات النقدية للنظرية الليبرالية في الصحافة، في بداية القرن العشرين، وبلغت ذروتها بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث تشكّلت لجنة تعنى بحرية الصحافة تكونت من اثني عشر أكاديمياً، برئاسة البروفيسور روبرت هوتشر، ومن بينهم أبرز نقاد الصحافة الأمريكية ثيودور بترسون ووليم ريفرز، وقد أجروا دراسة على الدراسة الأمريكية بتمويل دائرة المعارف البريطانية ومجلة تايم، وأعدّوا تقريراً كاملاً عام 1947م بعنوان "صحافة حرة مسؤولة"، ودراسة لوليم هوكينج أحد أعضاء اللجنة بعنوان "حرية الصحافة: إطار المبادئ" وهذه هي الدراسات التي صاغت نظرية المسؤولية الاجتماعية في الإعلام.[٢]

ظهرت نظرية المسؤولية الاجتماعية في الإعلام بعدما أخذ النقاد يراجعون دراسة الافتراضيات التي تركز عليها نظرية الحرية أو الليبرالية حول طبيعة الحقيقة والمجتمع والإنسان، فعندما أعلنت فئة العلوم السياسية المعاصرة هجوماً على التقاليد الطبيعية للقانون، مؤكّدين أنّ الحقوق الطبيعية ليست إلا مجرد شعارات دعائية لأيديولوجية عفى عليها الزمان، فعندما روج جون لوك للفلسفات الحديثة عن الإنسان، التي تصف الإنسان الفاقد لرشده بأنه كائنًا ضعيفًا تارة، ومرة المجتمع أقوى منه، عندها تزعزت فكرة الإنسان العقلاني الباحث عن المعلومة ووجهات النظر المختلفة، وينتج وجهة نظر صحيحة، وهذا على حساب اتساع دائرة الآراء والمعلومات في ظل زيادة الثورة التكنولوجية، الذي صعب على الإنسان ما تصوره فلاسفة القرن الثامن عشر.

كما أن علماء الفيزياء الحديثة تحدّثوا عن أنّ تصور نيوتن للكون كنظام ثابت لا يتغير، لكن مطلع القرن العشرين شهد ثورتي: النسبية لألبرت أينشتاين عام 1905، ونظرية الكوانتم التي طرحها ماكس بلانك عام 1900، حيث قلبنا مسلمات علوم الفيزياء الكلاسيكية مثل: اطراد الطبيعة وثبوت قوانينها، والحتمية، والموضوعية المطلقة، كذلك أسهم فرويد بنظرية اللاشعور في المناخ الفكري وتطوره، وداروين بنظرية التطور في القرن العشرين، فتم حصر علم النفس الحديث والمدرسة السلوكية بنموذجها العقلاني، حيث أثبت فرويد للتحليل النفسي بأن العقل جبل من الجليد، حيث أن الجزء الصغير العائم منه على سطح البحر هو منطقة الشعور، بينما الجزء الأكبر المغمور يُعدّ منطقة اللاشعور، وفي هذه المنطقة الفسيحة توجد الأفكار والمشاعر المكبوتة، والدوافع الغريزية.[٣]

مبادئ النظرية: أتت نظرية المسؤولية الاجتماعية في الإعلام، لتعمل على تعزيز مفهوم الحرية في وسائل الإعلام، حيث حملت معها فكرة الحرية المسؤولية وليس الحرية المطلقة، ولذلك فإنّ مبادئ نظرية المسؤولية الاجتماعية في الإعلام حاولت أنّ تحرر الصحافة بدايةً

ثم تقوم بتحرير وسائل الإعلام بشكل كامل، من المتسلطين من بعض فئات المجتمع عليها، وأن تعمل على الموضوعية في الرسالة الإعلامية، وأيضاً أن تحافظ على القيم في المجتمع وتعمل على نقل هذه القيم من جيل لآخر، مع أن تبقى هذه الوسائل الإعلامية بعيدة عن سلطة الحكومة، ومن المبادئ التي وضعت لنظرية المسؤولية الاجتماعية في الإعلام، ما يأتي: [٤] ليس للحكومة سلطان على الصحف ووسائل الإعلام بشكل عام، وتحديدًا تلك التي يملكها أفراد أو مؤسسات أهلية أو خاصة؛ لأنها تقوم بالتعبير عن وجهات متعددة ومتنوعة، فلا رقابة عليها من الحكومة، ويقيد الضمير الإعلامي والسياسة التي ترسمها المؤسسة لتحكم به عملها. الجمهور له الحرية في اختيار الوسيلة أو الرسالة الإعلامية التي تلبي رغبته وتناسب ميوله، كما أن له الحرية في التعبير عن آرائه حتى وإن خالفت رأي السلطات العليا. أن يزود الإعلام الجمهور بالمعلومات بشرط أن يلتزم بصحة هذه المعلومات وصدقها، وأن يمثل وجهات النظر المختلفة بعدالة. إعطاء الجمهور الفرصة الكاملة للاطلاع على المعلومات اللازمة كافة. نشر قيم المجتمع وأهدافه وتوضيحها، باعتبار أن الإعلام أداة تعليمية فهي تعد وسيلة من وسائل التنشئة الاجتماعية، مع الطرح بموضوعية لا يشوبها التزييف.

1- محمد البشر (2014)، نظريات التأثير الإعلامي (الطبعة الأولى)، الرياض: العبيكان للنشر، صفحة 29-30. بتصرف.

2- عبد الباسط عبد المعطي (1990)، البحث الاجتماعي محاولة نحو رؤية نقدية لمنهجه وأبعاده (الطبعة الأولى)، القاهرة: دار المعرفة الجامعية، صفحة 50. بتصرف.

3- محمد حسام الدين (2003)، المسؤولية الاجتماعية للصحافة (الطبعة الأولى)، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، صفحة 54. بتصرف. ↑

4- عصام موسى (1986)، المدخل في الاتصال الجماهيري (الطبعة الأولى)، اربد: مكتبة الكتاني، صفحة 83. بتصرف.

التسويق الإلكتروني:

نظراً لتطور العالم وتطور أساليب عيشه، أصبح هناك ما يعرف بالتسويق عبر الإنترنت وكانوا يعتمدون قديماً على ترويج السلعة وتسويقها على أرض الواقع وجهاً لوجه، أما اليوم فهم يروجون للسلعة وتسوق عبر شبكات الإنترنت حول العالم كله وليس فقط على محيط معين، وأصبح التسويق عبر الشبكة العنكبوتية الإنترنت نوعاً من الأساليب الجديدة في عالم التسويق والبيع، فهناك عدة مواقع تهتم في ترويج وتسويق السلع والمنتجات، عبر شبكة الإنترنت والأجهزة الرقمية والهواتف المحمولة دون الحاجة إلى أوراق، وتعتمد طرق نجاح التسويق على خبرة موظف التسويق، والميزانية المالية المحددة، وطرق التسويق المتبعة. والتسويق الإلكتروني يحتل مكانة كبيرة في التجارة المحلية والعالمية وتسيطر عليه أكبر وأغني الشركات في العالم ولذا نظراً لأن موضوع بحثنا يتناول جزئية بسيطة من الدراسة فإننا سوف نختصره في العناصر التالية.

عناصر وأدوات التسويق الإلكتروني: تتلخص عناصر التسويق الإلكتروني في: المنتج وتميزه، والسعر المطلوب، والمجتمع المستهدف، وكيفية التوزيع والترويج، وعمليات الاتصال والتسليم، أما عملية التسويق الإلكترونية تحتاج العديد من الأدوات لتجعل التسويق ذا فعالية ناجحة وهذه الأدوات تتمثل في: محركات البحث الإلكترونية لعرض المنتج، والمواقع الاجتماعية لترويج المنتج، ومواقع اليوتيوب التي تشرح المنتج بالتفصيل وكيفية عملية الشراء والتواصل، وبرنامج التسويق الذي يعرض مواصفات المنتج الكاملة، والبريد الإلكتروني للتواصل بين موظف التسويق والعميل، وعمل الدعاية الإلكترونية لعرض المنتج بطريقة ملفتة للعميل.

فرص وتحديات التسويق الإلكتروني: أدى التطور الذي قلب العالم بتكنولوجيته والذي جعل العالم بتطوره عبارة عن قرية صغيرة جداً، إلى توفير الفرص والتحديات أمام موظفي التسويق التي من أهمها: توفير الوقت والجهد لدى كثير من موظفو التسويق والعملاء. التقليل من العوائق الموضوعية أمام الطرفين البائع والمشتري، حيث يشتري الشخص سلعته بالمواصفات التي يريدها دون السفر أو الخروج من عمله. أخذ وقت أكبر في التحدث مع العميل وتقويضهم. استخدام التكنولوجيا والاهتمام بها. توفير فرص عمل كثيرة لأيدٍ عاملة، كما تساهم في خلق الوظائف لذوي الاحتياجات الخاصة المتعلمين. توفير القيمة المضافة على السلعة. التخلص من دور موظف التسويق التقليدي الذي يعاني كثيراً من رفض الناس التعامل معه. مزايا التسويق الإلكتروني: يتسم كل شيء جديد بأنه سلاحٌ ذو حدين، فله حسنات وله سلبيات ومزاياء.

مميزات التسويق الإلكتروني:

التفاعل يبقى متواصلاً ومفتوحاً في أي وقت. ربح ثقة العملاء والحصول على عدد كبير منهم. تحقيق ربح ذي سقف عالٍ. الشروط القانونية لسهولة عملية البيع والشراء في مواقع التسويق الإلكترونية. حماية معلومات وحسابات الزبائن، وللزبائن حق في الوصول إلى معلوماتهم لتعديلها وحذفها. سهولة الحصول على السلعة المراد شراؤها عبر شبكات الإنترنت، متخطياً الزمان والمكان. تسويق السلعة يكون مفتوحاً لجميع الشركات مهما كان دخلها كبيراً أو متوسطاً أو صغيراً. آليات وطرق التسويق الإلكتروني ذات تكلفة منخفضة. القدرة على تحديد نقاط القوة والضعف في عمليات تسويقهم.

أما عيوب التسويق الإلكتروني منها:

الخداع والاحتيال: تنتشر على الإنترنت العديد من مواقع التسويق الإلكتروني المنشأة بهدف السرقة والاحتيال، وقد لا يتطلب الأمر الكثير لإقناع المشتري بمصداقيتها وموثوقيتها، فمجرد التصميم الاحترافي الجذاب قد يكون كفيلاً بذلك، ليكتشف المشتري فيما بعد أن ما طلبه لن يصل أبداً، ومن الجدير بالذكر أن أساليب الخداع لا تتوقف عند حد عمليات البيع والشراء حيث تلجأ هذه المواقع المحتالة أحياناً إلى إيهام المستهلكين بأنها تجمع التبرعات لصالح جمعيات ومنظمات خيرية موثوقة، عن طريق إرسال رسائل إلى بريدهم الإلكتروني. [١]

عدم ملائمة المنتج: وجد أن عدم تحقيق المنتج لتوقعات المشتري، هو أكثر مشاكل التسويق الإلكتروني شيوعاً، فالافتقار للفحص المادي والرؤية العينية للمنتجات، تشكك بجدوى الشراء وكفاءة العملية التسويقية برمتها، فالبعض يرى أن المتاجر التقليدية وما تتيحه للمتسوقين من فرص للمعاينة والانتقاء تبقى أنسب وأكثر ثقة من مواقع التسويق الإلكتروني وما يعترى منتجاتها من غموض وضبابية. [٢]

اختراق الخصوصية: تطلب مواقع التسويق الإلكتروني من المشتري قبل التسجيل وإتمام عملية الشراء، تزويدها ببعض البيانات الشخصية، وقد يحمل كشف هذه البيانات بين ثناياه أخطار التعرض للسرقة والاختلاس، وهذه المشكلة جدية ومؤرقة للغاية.

الفشل في الاستلام: ناهيك عن مشاكل الاستلام والشحن المتمثلة بالبضائع المستبدلة أو التالفة يجب أن يبقى المشتري في حسبانته، أنه قد يفشل في الحصول على المنتج لأي سبب كان ويخفق أيضاً في استرجاع ثمنه، مع أن القانون الفيدرالي يوجب البائع بالدفع له إذا ما لم يتم التسليم خلال ثلاثين يوماً، إلا أن احتمال الإخفاق في استرداد المستحقات يبقى قائماً، سواء أكان ذلك لمشاكل في تقديم طلب الاسترداد، أو لعدم تعاون البائع وإنكاره للتهمة الموجهة إليه، ولكن بإمكان المشتري أن يقدم تقريراً لقسم استفسارات إعداد الفواتير في الهيئة المصدرة لبطاقته الائتمانية. [٣]

المراجع:

- 1- 1-Fraud and the Internet: Online Shopping www.aces.edu, 2008 Retrieved 2018-10-28. Edited.
- 2- Sandra Forsythe, Bo Dai, Wi-Suk Kwon (2014), "THE IMPACT OF ONLINE SHOPPING EXPERIENCE ON RISK PERCEPTIONS AND ONLINE PURCHASE INTENTIONS: DOES PRODUCT CATEGORY MATTER?", pages 2-4 www.jecr.org, Retrieved 2018-10-28. Edited.
- 3- JUNEESH K KURIACHAN (2014), "Online shopping problems and solutions." www.iiste.org, Retrieved 2018-10-28. Edited 'page 1'.

دور العلاقات العامة في ترسيخ القيم الإنسانية المشتركة:

يمكن تعريف القيم الإنسانية على أنها الأخلاقيات والمبادئ السامية التي نشأ عليها الفرد والتي تضع له القواعد الرئيسية لتعاملاته مع الآخرين. وتتعدد هذه المبادئ ما بين العدل والحرية والكرامة، والمساواة، والعطف، والرحمة. ولهذه القيم أثر عظيم على الأفراد فهي تدعو لنشر المحبة والود بين أبناء المجتمع الواحد، وتحض على نبذ الشر، والحقد، والظلم، والكراهية. وتدفع الفرد إلى المشاركة في الأعمال الخيرية والتطوعية، والوقوف بجانب

الأخرين في السراء والضراء. وتدعو الفرد إلى الالتزام بحسن الخلق في تعاملاته مع البشر جميعهم دون تفرقة بينهم على أساس الأصل، أو الدين، أو اللون أو العرق أو الجنس. يؤكد الفلاسفة والمختصين في علوم النفس والاجتماع ان القيم الإنسانية لها خصائص معينة وهي:

- إنسانية: أي تختص بالإنسان فقط دون غيره من الكائنات.
 - ذاتية: فعلى الرغم من عموميتها واتفاق المجتمعات عليها، إلا أن شعور الفرد بها يختلف من انسان إلى آخر، وطريقة أدائه لها، وطريقة احساسه بها تختلف بين الأشخاص.
 - نسبية: بعض القيم – وليس جميعها - تختلف من زمن لزمان آخر، ومن مكان لآخر حتى في المجتمع الواحد تجد ما يصلح في مكان لزمن بعينه قد لا يصلح في مكان غيره.
 - قابلة للقياس: يمكننا قياس القيم من خلال الملاحظة والاستبيانات، وهذا ما تهتم به علوم الفلسفة والنفس والاجتماع.
 - متغيرة: القيم لا تتغير كمبدأ اخلاقي، ولكن مفهومها وممارستها قد يتغيران من عصر إلى عصر، ومن وقت لآخر.
 - مكتسبة: القيم يكتسبها الإنسان من المجتمع الذي يعيش فيه، ولا يرثها ولا يورثها.
 - مترابطة: القيم يكمل بعضها البعض، فلا تجد قيمة بمفردها، وغالبا ما يجتمع الصدق والأمانة، والخير والإيثار، ويترابطوا جميعا، وتخلو من التناقضات.
- لا ينكر أحد أن عالمنا اليوم يواجه تحديات سياسية واقتصادية واجتماعية وفكرية كبيرة، نتج عنها في بعض البلدان كوارث وأضرار جسيمة، وحروب أهلية تكاد تأكل الأخضر واليابس. ولو أمعنا النظر في معظم تلك المشاكل لوجدنا أن حلها يكمن في التزام البشرية بالقيم الإنسانية الغائبة عن العديد منهم، فغياب تلك القيم هو أحد الأسباب الرئيسية التي ساهمت في تفاقم تلك المشكلات ووصولها إلى حد الخطر.
- لذلك لا بد من نثر بذور القيم من جديد ومحاولة غرسها في عقول وقلوب الأجيال القادمة للحد من انهيار المجتمعات.
- تعمل القيم الإنسانية على التقريب بين الأمم والشعوب عن طريق ترسيخ الاحترام المتبادل والتفاهم وقبول الآخر، ونبذ الصراعات القائمة على أساس التمييز بسبب اللون، أو الجنس، أو العرق، أو المعتقد الديني، حيث تعمل القيم الإنسانية على الحد من هذه الاختلافات والحث على رؤية أوجه التشابه والتقارب لتعميق الاتصال بين الشعوب والأمم.
- كما ان للقيم الإنسانية أهمية كبيرة في بناء شخصية الفرد القوية والناضجة والتماسكة، وفي حمايته من الوقوع في الزلل والخطأ، حيث تشكل هذه القيم درعا واقية له. وتجعل الفرد كذلك يشعر بالسلام الداخلي والطمأنينة والاستقرار والتوازن في الحياة الاجتماعية، كما تساعده على كسب ثقة الناس واحترامهم ومحبتهم، والقدرة على التأقلم مع الظروف برضا وقناعة وتشكيل نمط عام للمجتمع وقانون يراقب تحركاته.

تزيد القيم الإنسانية من احترام الفرد لذاته، فحينما يتلقى الفرد المعاملة الحسنة والاحترام ممن حوله، ويرى تقديراً لدوره واحتراماً لكرامته، فإن هذا يزيد من احترامه لنفسه واحساسه بالانتماء للمجتمع الذي يعيش فيه. في هذا الوقت العصيب حيث جائحة الـ "كورونا" تعصف بالكرة الأرضية، نحن بحاجة ملحة لتفعيل هذه القيم الإنسانية بالوقوف صفا واحداً ومساعدة بعضنا البعض.

وعن أهمية القيم للفرد والجماعة والمجتمع تقول د. ليلي عبد الرشيد عطار أستاذ مشارك - التربية الإسلامية بكلية التربية للبنات - الأقسام الأدبية- جامعة الملك عبد العزيز - جدة.

غرس القيم في المنهج التربوي الإسلامي يتطلب من المجتمع بكل أفراد رجالاً ونساءً، شيباً وشباباً، وفي جميع مؤسساته العامة والخاصة أن يتعاونوا في نشرها وتثبيتها في النفوس ثم متابعتها حتى تصبح جزءاً أصيلاً في سلوكهم وتعاملهم مع بعضهم البعض.

والمنهج التربوي الإسلامي حافل بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية التي تحث على القيم الفاضلة كالصدق والأمانة والوفاء بالعهد واحترام الوقت والإخلاص والعدل والعفة والحق، والشجاعة، والاستقامة، والفضيلة.. وغيرها من القيم التي تنظم العلاقة بين الفرد وغيره وتضبط الرغبات، وتوجه السلوك، قال تعالى: (وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا ۗ اَعْدِلُوا هُوَ اَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ ۗ اِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌۢ بِمَا تَعْمَلُونَ) (8) سورة المائدة، وقوله: (اِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ اَنْ تُؤَدُّوا الْاَمَانَاتِ اِلَىٰ اَهْلِهَا) (58) سورة النساء، وقوله صلى الله عليه وسلم: (إن الصدق يهدي إلى البر وإن البر يهدي إلى الجنة وإن الرجل ليصدق حتى يكون صديقاً، وإن الكذب يهدي إلى الفجور وإن الفجور يهدي إلى النار وإن الرجل ليكذب حتى يكتب عند الله كذاباً) وقوله صلى الله عليه وسلم: (كلكم بنو آدم و آدم خلق من تراب ولينتهين قوم يفخرون بأبائهم أو ليكونن أهون على الله من الجعلان)، وقوله صلى الله عليه وسلم (آية المناق ثلاث: إذا حدث كذب وإذا وعد أخلف وإذا أؤتمن خان وإن صام وصلى وزعم أنه مسلم)... إلخ.

فالقيم لها فوائد في حياة الفرد فهي التي تُشكّل شخصيته المترنة القوية المتماسكة، لأنها تسير وفق مبادئ وقيم ثابتة، كما أنها توحد ذاته، وتقوي إرادته، وتنظم عناصره، من خلال توحيد وجهتها، فنرى الشخص غير الأخلاقي متذبذباً مشتت النفس، تتنابه الكثير من الصراعات النفسية قال تعالى: (أَقْمَنَ يَمْشِي مُكِبًّا عَلَىٰ وَجْهِهِ أَهْدَىٰ أَمَّنْ يَمْشِي سَوِيًّا عَلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ) (22) سورة الملك.

كذلك من فوائد القيم أنها تجعل للإنسان الخلق قيمة ومنزلة ومكانة بين الناس، ويقدر ما يتأدب ويتحلى بهذه القيم تزداد ثقة الناس به واعتمادهم عليه ويتسابقون في تكليفه بالأعمال والمهام، قال تعالى: (وَلِكُلِّ دَرَجَاتٍۭ مِّمَّا عَمِلُوا وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍۭ عَمَّا يَعْمَلُونَ) (132) سورة الأنعام، وقوله تعالى: (أَمْ نَجْعَلُ الْمُتَّقِينَ كَالْفُجَّارِ) (28) سورة ص.

كذلك من فوائد تطبيق القيم في حياة الفرد أنها تجعله دائم الإحساس بالرضا والاطمئنان والسعادة القلبية، كما تجعله متميزاً بالجد والصبر والثقة بالنفس، وقوة الإرادة وتجنبه مظاهر الإحباط والضعف والتبرم والسخط من جميع أحواله.

أما أهمية القيم في الجماعة: فمن المعروف أن المجتمع يتكون من أفراد وهؤلاء الأفراد يُشكّلون الجماعة، لذلك اهتم المنهج التربوي الإسلامي بالحياة الاجتماعية في جميع مظاهرها وعلاقاتها وضوابطها، قال عليه الصلاة والسلام: (مثل المؤمن في توادهم وتراحمهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى).. وقوله صلى الله عليه وسلم: (اثنان خير من واحد وثلاثة خير من اثنين وأربعة خير من ثلاثة، فعليكم بالجماعة فإن الله لن يجمع أمتي إلا على هدى).

وقد جاءت الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة لتحديد العلاقة بين الحاكم والمحكوم وما يتعلق بهما لضمان استقرار المجتمع وأمانه، لأن الحياة في المجتمع تتطلب نظاماً وقانوناً وقيماً وضوابط توجه مساره، وتنظم شؤونه، وتنهض به، حتى تدفعه لعماره الأرض وإقامة الحضارة الزاهرة، لذلك فحاجة الفرد للقيم حاجة ماسة لصلاحه وصلاح مجتمعه، ولن تستقيم حياتنا إلا بتمسكنا بكتاب الله وسنة رسوله الكريم صلى الله عليه وسلم لأنه حافل بالقيم والآداب والأخلاقيات والعبادات والأحكام التي تنظم حياتنا كلها بطريقة فعّالة منتجة للفرد والمجتمع.

فالعلاقات العامة هي الإستراتيجيات من الأنشطة والعلاقات التي تقوم بها الشركة أو المؤسسة من أجل تحقيق هدف محدد وهو الوصول إلى الجمهور. لبناء علاقة بين العملاء ومؤسسات المجتمع العلمية والثقافية والتربوية والاقتصادية وغيرها وإيصال صورة إيجابية عنها لكافة أفراد المجتمع. وتقوم هذه العلاقة بين العملاء ومؤسسات المجتمع من خلال إدارة أو قسم العلاقات العامة وهو المختص بتلك المهمة عن طريق مهام مختلفة.

لا شك أن للعلاقات العامة دور تربوي وقيادي في بناء القيم وغرس المبادئ الإنسانية لدى الأفراد والجماعات ومؤسسات المجتمع من أجل تحفيزهم للتنمية المجتمعية الشاملة وبذلك يصبح الإنسان عظيماً بالقدر الذي يعمل فيه من أجل مساعدة أخيه الإنسان والدعوة إلى وحدة الجماعة، والمحافظة على مؤسسات المجتمع.

ويستند التقدم الحقيقي للمجتمع إلى العديد من المقومات الإنسانية والثقافية والاجتماعية والسياسية إلى جانب توفير الخدمات الأساسية لأبناء هذا المجتمع وبآتي التعليم والصحة وحقوق الإنسان في مقدمة هذه المقومات التي يجب توفيرها لأبناء المجتمع كما يعد مدخلا أساسيا للبناء والتطور وتسهم العلاقات العامة مع مؤسسات المجتمع الأخرى بدور متميز وحيوي في هذا البناء والتطور.

الحملات الإعلامية المجتمعية:

تُعد الحملات الإعلامية من أهم الموضوعات العلمية التي يجب أن تطرح على الساحة الإعلامية بقوة خلال المرحلة القادمة، حيث اختلفت الحملات الإعلامية من حيث مفهومها أهميتها، ومدى فاعليتها، ومميزاتها، وكيفية تصميمها وتنفيذها عبر وسائل الإعلام الجديد عن مثيلتها في وسائل الإعلام التقليدية، حيث أصبحت الحملات الإعلامية عبر الإعلام الجديد من خلال استخدام مواقع التواصل الاجتماعي ذات خصائص وسمات مختلفة، وفي ذات الوقت تتطلب مهارات وتقنيات ضرورية لتصميمها بما يتوافق مع تطبيقات وأدوات

الإعلام الجديد فضلاً عن اعتمادها على مجموعة من الوسائط الإعلامية المتعددة التي تستطيع من خلالها أن تكون الأسرع ظهوراً، والأكثر انتشاراً، والأشد أثراً، والأكثر تفاعلية في وصولها للجماهير المستهدفة، وإحداث التأثير المطلوب، وخاصة بعد أن تزايد عدد مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي، وتعاملهم بفاعلية مع الحملات الإعلامية مما قد يسهم في تطور مسار الحملة، من خلال أن يغير القائم بالحملة أو مصممها بعض النقاط التي كانت محور تعليقات وردود الجمهور المستهدف حول حملته الإعلامية، بل يستطيع القائم بالحملة أن يتتبع مسار حملته وقيمتها، ويحدد مدى نجاحها أو إخفاقها وفقاً لتفاعل الجمهور المستهدف معها.

وتلعب أجهزة الإعلام دوراً أساسياً في تشكيل الوعي الثقافي والاجتماعي والقيمي للسكان في المجتمعات، ونستطيع التأكيد على أن وظيفة الإعلام هي تعميق المفاهيم والتصورات والقيم الداعية إلى النمو والتطور وأيضاً تغييرها من الصورة التقليدية إلى أوضاع جديدة والإسهام في توعية أفراد المجتمع بواقعهم وأدوارهم التي تفرضها متطلبات التنمية والتغيير وهو أداة أساسية في تنمية المشاركة الاجتماعية واستثارة السكان للمشاركة في كافة برامج التنمية والتغيير المخطط سواء على المستوى القومي أو المستوى المحلي.

اهتمامات الإعلام الاجتماعي الموجه: في مجال الحملات الإعلامية سواء ما كان منها محلياً أو قومياً يجب الاهتمام بذلك النوع من الحملات التي تسعى لتحقيق التغيير الاجتماعي خصوصاً ذلك المجال المهم بتنمية الموارد البشرية وتعبئة الموارد والجهود لمواجهة الحاجات عن طريق الخدمات والمرافق العامة. يدخل في اهتمامات الإعلام نوع الإعلام المهم بقضايا الأسرة وظروفها وأحوالها الشخصية والاجتماعية والاقتصادية ومشكلاتها مع الاهتمام بحاجات وشؤون الشباب والمرأة والطفولة... الخ.

أيضاً يجب أن يهتم الإعلام الموجه للتغيير الاجتماعي بقضايا تنمية الموارد البشرية وحملات المرافق العامة والخدمات والواجبات والمسؤوليات المحددة للقائمين عليها نحو الناس.

يجب أن يهتم الإعلام الموجه للتغيير بالأطر الثقافية والوجدانية وتنمية الثقافة والفن والقيم الإبداعية والتركيز على قيم التحديث وتعميق ما هو أصيل في بنية الثقافة المحلية أو القومية بما يحفظ للمجتمع تماسكه ووجدانه وثقته بأفراده.

أيضاً لا بُدّ وأن يهتم الإعلام الموجه للتغيير باستثارة سكان المجتمع وتشجيعهم للتعبير عن آرائهم وطموحاتهم تماماً كاهتمامه بدراسة حاجاتهم ومتطلباتهم وتنمية معارفهم ومعلوماتهم وتصحيح الخاطئ منها خصوصاً ما يتصل بموضوعات التغيير الاجتماعي المطلوب تحقيقه مستخدماً في ذلك المنهج العلمي الصحيح.

مما سبق يمكن التأكيد على أهمية تنظيم الحملات الإعلامية الموجهة لقضايا التغيير الاجتماعي والاقتصادي وأيضاً السياسي في المجتمع محلياً وقومياً الأمر الذي يعني حسن ادارتها وتوجيهها لتحقيق الغايات الاجتماعية المنشودة والحملة الإعلامية بهذا تصبح جهداً منظماً تنظيمياً علمياً يتم من خلاله حشد وتعبئة الموارد والأدوات المطلوبة لتوصيل المعارف

والمعلومات المتعلقة بهدف ما من خلال الهيئة المنظمة للحملة خلال فترة زمنية معينة مع استخدام الأساليب الاتصالية الإعلامية التي تقوم على المنهج العلمي في تحقيق هذا الهدف.

التوعية الإعلامية والتكيف مع المناخ:

أن السنوات الأخيرة عرفت ارتفاعا مهما في درجات الحرارة بشكل غير مسبوق، وأن هذا التغير المناخي من شأنه أن يخلق أزمات وكوارث لم يستعد العالم لها بعد. أن العديد من دول العالم لم تسلم من هذه التغيرات المناخية، والأمطار الغزيرة والفيضانات التي عرفتها مدن كثيرة خير دليل على ذلك. أنه من الضروري تطوير القدرة على المعرفة والبحث لدى العلماء والمختصين، وكذا تقوية التفاعل والتواصل عند الرأي العام والقطاعات السياسية والاقتصادية، وضرورة بلورة استراتيجيات وبرامج استباقية. وأن دور الإعلام مهما وفعالا في هذا المجال.

تبسيط المفاهيم العلمية أحسن طريقة لتناول التغيرات المناخية.

أن التغيرات المناخية هي الموضوع المحوري خلال هذا القرن، لأن الأمر قد يؤثر على بقاء الإنسان على سطح الأرض. كما أن وسائل الإعلام سلاح ذو حدين فهي تملك سلطة التأثير والمساعدة على التغيير السلبي أو الإيجابي، إضافة إلى مسؤوليتها تجاه المجتمع. أن الحديث المتواصل والمكثف حول هذا الموضوع في جميع وسائل الإعلام من شأنه أن يجعلها مملدة في نظر الرأي العام، " العصر الحالي يعرف منافسة شديدة فيما يتعلق بوسائل الإعلام المرئية والسمعية والمكتوبة، ما يمنح المتلقي حرية اختيار ما يريد من معلومات".

ولهذا فإننا نرى أهمية تعريف الجمهور بالموضوع دون المبالغة والتهويل، وكذلك تجنب التعاضي عن المواضيع العلمية الدقيقة والمؤكدة. وأن الطريقة المثالية والمبسطة هي الطريقة الصحيحة لإيصال المعلومات التقنية والعلمية للمتلقي.

لقد تباينت آراء إعلاميين ونشطاء على وسائل التواصل الاجتماعي، حول دور الإعلام المحلي والعالمي وما يطرح على المنصات الرقمية في تناول قضايا المناخ والبيئة، وطرق الحد من تأثيرات التغير المناخي بصورة واضحة، لتوعية شرائح المجتمع بأهمية السلوك للحد من التلوث المناخي.

في المقابل، أكد آخرون أن القضايا التي تسلط الضوء على قضايا التلوث المناخي، وأهمية السلوك الاجتماعي في الحفاظ على البيئة، عبر المنصات الإعلامية ومواقع التواصل الاجتماعي، لا تخدم التوجه الدولي في مواجهة تأثيرات التغير المناخي على مستقبل الحياة البشرية.

حملات إعلامية: إن قضايا التغير المناخي تأخذ قسماً لا بأس به من محتوى وسائل التواصل الاجتماعي، وهي مع تكثيف الجهود والتوجيهات لرفع مستوى الوعي الاجتماعي بأهمية تغيير سلوك الفرد بما يخدم مواجهة آثار التغير المناخي، لتعزيز المصلحة الوطنية والدولية في الوصول إلى الحياد الصفري المناخي. أنها تتجه في محتواها بما ينسجم مع توجهات بعض الدول في كافة القضايا الاجتماعية والبيئية، ومنها دولة الإمارات العربية المتحدة التي هي بصدد إطلاق حملات إعلامية تهتم بتسليط الضوء على أهمية الترشيد الاستهلاكي

لموارد الطاقة، بهدف المساهمة في تقليل البصمة الكربونية ضمن إطار مبادرة الحياد الصفري المناخي 2050. ولابد من وضع معايير وطنية ضمن خطة سلوكية لنشرها على أفراد المجتمع، بحيث يتم إيصالها لهم بصورة سهلة ومفهومة لمواجهة التلوث البيئي ودوره في التغير المناخي، وما ينتج عنه من تأثيرات يمكن أن تلحق أضراراً بمستقبل البشرية.

أن الإعلام العربي نجح في تسليط الضوء على المبادرات الخضراء التي تسهم في حماية البيئة، والحد من تأثيرات التغير المناخي، منها الزراعة الخضراء، وترشيد الاستهلاك لموارد الطاقة، واعتماد الدولة على الطاقة النظيفة وريادتها عالمياً بهذا المجال، وخطتها المستقبلية لزيادة حصتها في إنتاج الطاقة النظيفة، بهدف الوصول إلى الحياد الصفري المناخي. ولجمهورية مصر العربية دور مميز في هذا المجال. ولقد أسهم الإعلام المحلي المصري بشكل كبير في توعية المجتمع حول أهمية مواجهة تأثيرات التغير المناخي عبر الحفاظ على البيئة وترشيد الاستهلاك للموارد الأساسية، وغيرها من الأنماط السلوكية كما عملت الحكومة المصرية على استخدام الطاقة النظيفة في مدنها الذكية وكافة منشأتها الحيوية وسوف تستضيف مؤتمراً للمناخ عالمياً هذا العام بمدينة شرم الشيخ.

ان توعية المجتمع عن طريق تناول القضايا التي تهتم بحماية المناخ إعلامياً، بصورة واضحة وسهلة يفهمها كافة أفراد المجتمع ضرورة تحتمها التنمية الشاملة للمجتمع كما أنه من المهم على الجهات الحكومية المعنية في حماية البيئة، تنظيم حملات مستمرة بهذا الإطار، بالتعاون مع الجهات الإعلامية لتغطية كافة المبادرات المحلية للحد من التلوث المناخي، لإيصال رسالة حول أهمية دور أفراد المجتمع كافة في حماية مستقبل كوكب الأرض والأجيال القادمة.

مستقبل الكوكب: رغم ما تقوم به بعض الدول من جهود لمواجهة تداعيات المناخ إلا أن الإعلام المحلي والعالمي، لم يسلط الضوء بالشكل المناسب على القضايا التي تهتم المناخ، إذ نلاحظ حجم الذوبان الجليدي نتيجة ارتفاع درجة حرارة الأرض، وتداعياته الخطيرة على مستقبل الكوكب، لكن لم نتعرف على أسباب ارتفاع درجة حرارة الأرض، وما الطرق التي يمكن من خلالها مواجهة التغيرات المناخية الناتجة عن ذلك.

صحة المناخ: إنه من الضرورة تكثيف الجهود للتوعية بأهمية الحفاظ على البيئة، من خلال تبني سلوكيات اجتماعية تساعد في التصدي لتأثيرات التغير المناخي، ضمن الجهود الوطنية والدولية للوصول إلى الحياد الصفري المناخي. أن الإعلام بشكل عام، ونشطاء التواصل الاجتماعي لم يقدموا المأمول حول أهمية صحة مناخ كوكب الأرض والأجيال القادمة، وكيف يمكن الحفاظ عليها من تأثيرات الاحتباس الحراري الناتج عن التلوث البيئي، لذا ما زالت المجتمعات تجهل أهمية هذه القضايا ودور الفرد في المساهمة في إنقاذ الكوكب.

لقد عقدت العديد من المؤتمرات العلمية في العديد من دول العالم حول التأثيرات المحتملة للمناخ على الكرة الأرضية وتغييراته على كافة مناحي الحياة ومنها المؤتمر الدولي الثالث للتغيرات المناخية الذي نظمته جامعة الأزهر تحت عنوان: «تغير المناخ التحديات والمواجهة» في الفترة من 18 إلى 20 ديسمبر 2021م وناقش العديد من القضايا وأصدر العديد من التوصيات منها:

- التأكيد على دور الإعلام في التوعية بمخاطر تغير المناخ وتعميق الإحساس بهذه الأزمة العالمية، وخلق رأي عام عالمي، يستهدف التأثير على صناعات القرار العالمي، وذلك من خلال تخصيص مساحات ثابتة في وسائل الإعلام المكتوبة والمسموعة والمرئية، تستهدف رفع الوعي بالمشاكل البيئية والتوعية بدور الفرد في النهوض بالبيئة وحمايتها والحفاظ عليها.
- التأكيد على دور الدراما ممثلة في المسلسلات والسينما والمسرح في التعريف بأزمة تغير المناخ، والتعريف بحقوق الدول النامية مقابل استغلال الدول الصناعية الكبرى لموارد البيئة، وذلك من خلال تبني أعمال درامية هادفة تقوم على التعريف بالأزمة وأسبابها والتعريف بالنماذج الإيجابية وتقديم المقترحات والحلول بشأنها من خلال أساليب وقصص درامية جذابة.
- إعداد دليل إعلامي يسهل مهمة السادة الصحفيين والإعلاميين في التعامل مع التغطيات الخاصة بالأزمات البيئية، ويساعد على خلق وعي حقيقي لدى الجماهير.
- اعتماد خطة استراتيجية للتحويل من الاعتماد على مصادر الطاقة غير المتجددة إلى مصادر الطاقة المتجددة الأكثر استدامة، خاصة فيما يتعلق بتوليد الكهرباء من خلال الطاقة الشمسية، ووضع جدول زمني لتحقيق الاكتفاء الذاتي للأبنية والهيئات الحكومية نموذجاً لتشجيع تعميم التجربة لدى الأفراد والمؤسسات الخاصة.
- النظر في القواعد والتشريعات القانونية المنظمة للتعامل مع البيئة، ومسئولية الفرد والمؤسسات في الحفاظ على البيئة واستدامة مواردها، وتفعيل آلياتها القانونية لتكون أكثر إلزاماً، والتعريف بها من خلال وسائل الإعلام والمدارس والجامعات.
- يوصي المؤتمر مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الدولية شركاء التمويل، بدعم المؤسسات الخيرية التي تقوم بجهودها في احتواء الأزمات البيئية والمناخية، والتكفل بتأثيراتها على الأفراد والمجتمع.
- يؤكد المؤتمر دور الباحثين وأعضاء هيئة التدريس في إجراء البحوث والدراسات البيئية متعددة التخصص، للخروج بحلول متكاملة لظاهرة الاحتباس الحراري وتغير المناخ خاصة في المجال الزراعي والصناعي، وإنشاء وحدات قياس للاستدامة ومؤشرات أداء لمدى التزام الأفراد والمؤسسات تجاه البيئة ووعيهم بالحضارة البيئية.
- التوعية بالأضرار الصحية الناتجة عن التلوث الكربوني والاحتباس الحراري على الأفراد، خاصة بين العاملين في قطاعات الرعاية الصحية. ضرورة التكامل وتنسيق الجهود بين مختلف مؤسسات الدولة في مجابهة تحديات أزمة تغير المناخ.
- أخيراً: إن موقع المجتمع المدني بوصفه منظمات مهنية ومنظمات مجتمعية ونقابات عمالية ومؤسسات بحثية وأكاديمية وهيكل أخرى من هذا القبيل يضع المجتمع المدني في وضع فريد من نوعه في تطوير السياسات والخطط وضمان التنفيذ ومساءلة الأطراف الفاعلة بما في ذلك الحكومات ومؤسسات الدولة والقطاع الخاص. ويمكن لعب هذا الدور على

المستويات الوطنية والإقليمية والدولية ضمن إطار خطط التنمية المجتمعية القصيرة والمتوسطة وطويلة الأجل.

ان هناك دور كبير للمجتمع المدني في تحقيق التنمية بصفة عامة و التنمية المستدامة بصفة خاصة، نتيجة للتحويلات والتطورات العالمية التي شهدتها الاقتصاديات العالمية ومع تطور مفهوم التنمية من التنمية الاقتصادية إلى التنمية المستدامة التي تعمل على تحقيق التوازن بين الجانب البيئي من جهة والجانب الاقتصادي والاجتماعي من جهة أخرى أصبحت الحاجة إلى المجتمع المدني وكذا إلى منظماته لحل المشكلات والأزمات وكذا لنشر الوعي البيئي بين أفراد المجتمع.

ويوصي الباحث بالآتي:

- 1-إن منظمات المجتمع المدني تلعب دورا جوهريا في تحقيق التنمية البيئية وكذا المستدامة وتكمن هذه الأدوار في إشراك مؤسسات المجتمع المدني في وضع خطط التنمية
- 2-ضرورة الاستعانة بمنظمات المجتمع المدني والجمعيات التي تمتلك خبرة متنامية ومتطورة في مجال حماية البيئة.
- 3-إيجاد آليات للتواصل والتنسيق بين المنظمات الدولية والمحلية التي تمثل المجتمع المدني وكذا الحكومات لأجل تحقيق أكبر قدر من التعاون والحصول على البيانات والمعلومات وتبادل الخبرات.
- 4-ضرورة تحقيق تنمية مستدامة فعلية تكون الأبعاد الثلاثة محققة فيها (اقتصادية، اجتماعية، بيئية) حيث تضمن تلبية احتياجات الأجيال الحالية دون المساس بمتطلبات الأجيال المستقبلية.

المراجع:

- 1- محمد البشر (2014)، نظريات التأثير الإعلامي (الطبعة الأولى)، الرياض: العبيكان للنشر، صفحة 29-30. بتصرّف.
- 2- عبد الباسط عبد المعطي (1990)، البحث الاجتماعي محاولة نحو رؤية نقدية لمنهجه وأبعاده (الطبعة الأولى)، القاهرة: دار المعرفة الجامعية، صفحة 50. بتصرّف.
- 3- محمد حسام الدين (2003)، المسؤولية الاجتماعية للصحافة (الطبعة الأولى)، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، صفحة 54. بتصرّف. ↑
- 4- عصام موسى (1986)، المدخل في الاتصال الجماهيري (الطبعة الأولى)، اربد: مكتبة الكتاني، صفحة 83. بتصرّف
- 5- أبو النصر، مدحت محمد، 2007م إدارة منظمات المجتمع المدني، دار ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة.
- 6- الدخيل عبد العزيز، 1426م معجم مصطلحات الخدمة الاجتماعية والعلوم الاجتماعية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الرياض.
- 7- عبد الرزاق أحمد، داود عماد، 2004م تصور مقترح لدور مؤسسات المجتمع المدني في تطوير وتحديث التعليم، بحث منشور في كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، المؤتمر العلمي السابع عشر.
- 8- العمري محمد، 2001م العلاقة التآثرية بين المنظمات الاجتماعية والسياسية وتحقيق التنمية المحلية، المؤتمر العلمي السنوي الثاني عشر، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة، الجزء الأول.
- 9- عيسى نهوند، 2004م المجتمع المدني حقل مناورة باسم الرأي العام، مؤسسة فريدريش ايبرت، بيروت. غريغوري حداد (2004). نحو مجتمع مدني المجتمع المدني العربي والتحدي الديمقراطي، مؤسسة فريدريش ايبرت، بيروت.
- 10- خالد محمد قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الطبعة الأولى، الدار الجامعية بالإسكندرية، 2007.
- 11- خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية الطبعة الأولى سنة 2007م.
- 12- سحر حافظ، الحماية القانونية لبيئة المياه العذبة، ط1، الدار العربية للنشر والتوزيع، 1995.
- 13- عثمان غنيم وماجدة أحمد أبو زنت، التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
- 14- محمد منير حجاب، التلوث وحماية البيئة، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة الطبعة الأولى 1999.
- 15- الآيات القرآنية والأحاديث النبوية..

1-Fraud and the Internet: Online Shopping www.aces.edu,2008 ،1-Retrieved 2018-10-28. Edited.

2- Sandra Forsythe, Bo Dai, Wi-Suk Kwon (2014), "THE IMPACT OF ONLINE SHOPPING EXPERIENCE ON RISK PERCEPTIONS AND ONLINE PURCHASE

INTENTIONS: DOES PRODUCT CATEGORY MATTER?", pages 2-4 ،www.jecr.org, Retrieved 2018-10-28. Edited.

3- JUNEESH K KURIACHAN (2014), "Online shopping problems and solutions. " ،page 1 ،www.iiste.org, Retrieved 2018-10-28. Edited.